الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر– بسكرة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques

الموضـــــــــــــــــوع

دور البنوك التجارية في تمويل الاستثمار السياحي

– دراسة حالة ولاية بسكرة والبنك الوطني الجزائري BNA وكالة بسكرة–

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالبة: **الأستاذة المشرفة:**

بومرزوق ليليا **د/ بن سماعين حياة**

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّفة	مؤسسة الانتماء
1	د/قريد عمر	استاذ محاضر	رئيسا	جامعة بسكرة
2	د/بن سماعين حياة	استاذ محاضر	مشرفا	جامعة بسكرة
3	د/غقال الياس	استاذ محاضر	ممتحنا	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2020/2019

بسم الله الرحمن الرحيم

شكـــر و تقديـر

الحمد لله نحمده ونشكره ونستعين به ،الذي يسر لنا أمرنا وهون علينا المصاعب،فالحمد لله حمدا يليق بكماله وثناءا يليق بعظمته وأصلي وأسلم على خير خلقه محمد عليه أفضل الصلاة والسلام.

أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى ا لأستاذة المشرفة الدكتورة "بن سماعين حياة" جزاها الله خيرا على ما قدمته من تعليمات وتوجيهات ساهمت في إثراء الموضوع ،والى كل من موظفي مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية بسكرة على مساعدتنا في إعداد هذه المذكرة نخص بالذكر رئيس مصلحة السياحة السيد "سمير حوحو"،والسيدة "جوادي نزيهة" ،كما لا يفوتنا ان نتقدم بالشكر الى موظفي البنك الوطني الجزائري وكالة بسكرة نخص بالذكر السيد "شني سليم".

والى كل من لم يبخل بالنصح والتوجيه ولو بكلمة طيبة .

الإهـــداء

أهدي ثمرة جهدي إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وتوفيقي ،إلى مثلي الأعلى أمي الغالية حفظها الله.

إلى من أنار لي الدرب وسهل لي سبل العلم والمعرفة منذ صغري أبي الغالي أطال الله في عمره.

إلى من هو سندي ورفيق دربي زوجي الغالي

الى قرة عيني اولادي حفظهم الله ورعاهم

إلى من لاتحلو الحياة إلا بهن أخواتي وازواجهم واولادهم

إلى من هم نعمة من عند الرب أخوتي وزوجاتهم واولادهم

الى عائلتي الثانية عائلة زوجي

الفـهرس

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	/
اهداء	/
قائمة المحتويات	/
قائمة الأشكال	/
الملخص	/
مقدمة	أ-د
الفصل الأول: عموميات حول الاستثمار السياحي	
تمهيد	07
المبحث الأول: مدخل حول الاستثمار	08
المطلب الأول : مفهوم الاستثمار وأنواعه	08
المطلب الثاني: أدوات الاستثمار ومحدداته	14
المطلب الثالث: أهمية الاستثمار واهدافه	16
المبحث الثاني: مفاهيم اساسية حول الاستثمار السياحي	18
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار السياحي واهميته	19
المطلب الثاني: خصائص و اهداف الاستثمار السياحي	21
المطلب الثالث: مجالات الإستثمار السياحي	22
خلاصة	24
الفصل الثاني: دور البنوك التجارية في تمويل وتنشيط الاستثمار السياحي	
تمهيد	26
المبحث الأول: ماهية البنوك وتطور النظام المصرفي في الجزائر	27
المطلب الأول: مفهوم البنوك ونشاتها ونطورها	27
المطلب الثاني : انواع البنوك	29
المطلب الثالث: تطور النظام البنكي في الجزائر	31
المبحث الثاني: طرق تمويل الاستثمارالسياحي	34

قائمة المحتويات

المطلب الأول: مفهوم التمويل ومصادره	34
المطلب الثاني: الدور التمويلي و الخدمي للبنوك	36
المطلب الثالث: مشاكل تمويل الاستثمار السياحي	39
خلاصة	41
الفصل التطبيقي: دور البنوك في تنشيط السياحة –دراسة حالة ولاية بسكرة-البنك الوطني الجزائري وكالة بسكرة	
تمهيد	43
المبحث الأول : الطريقة و الأدوات المستخدمة	44
المطلب الأول : الطريقة المتبعة في الدراسة	44
المطلب الثاني : ادوات الدراسة	44
المبحث الثاني : نتائج الدراسة و تحليلها	45
المطلب الأول : بالنسبة لمديرية السياحة والصناعة التقليدية	45
المطلب الثاني : بالنسبة للبنك الوطني الجزائري	54
خلاصة	62
خاتمة	64
قائمة المراجع	67
الفهرس	70

قائمة الاشكال

الرقم	عنوان الاشكال	الصفحة
01	يوضح طالبي الاستثمار بقطاع السياحة بولاية بسكرة	51
02	يوضح وضعية المشاريع السياحية بولاية بسكرة	52

ملخص الدراسة:

ان الهدف من هذه الدراسة هو ابراز دور البنوك التجارية في تمويل الاستثمارات السياحية ودعمها، حيث يعد تمويل مثل هذه الاستثمارات من اهم الخدمات التي يقوم بها البنك لما لها من دور فعال في تنمية الاقتصاد الوطني

ومن خلال الاجراءات التي يتم تطبيقها من طرف البنك في منح القروض البنكية ، وبموجب هذا التمويل تتحقق اهداف المنشأت من ارباح واستمرارية وبالتالي بلوغ اهداف وتحقيق التوازن الاقتصادي.

وما استخلصناه من الدراسة التطبيقية التي قمنا بها في البنك الوطني الجزائري وكالة بسكرة وكذا مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية بسكرة ، ان الدولة قد قامت بوضع خطة محكمة من اجل انعاش قطاع السياحة من خلال مجموعة من الاجراءات والقوانين التحفيزية لتشجيع الاستثمار في هذا المجال ، ناهيك عن البنوك لما للقروض من دور كبير في تفعيل الاستثمارات السياحية الممولة من طرفها.

الكلمات الافتتاحية: الاستثمارات السياحية،البنوك التجارية،التمويل.

Résumé:

L'objectif de cette étude est de mettre en évidence le rôle des banques commerciales dans le financement et le soutien des investissements touristiques, car le financement de ces investissements est l'un des services les plus importants que la banque fournit en raison de son rôle efficace dans le développement de l'économie nationale.

Et à travers les procédures appliquées par la banque dans l'octroi des prêts bancaires, et dans le cadre de ce financement, les objectifs des établissements sont atteints en termes de bénéfices et de continuité, atteignant ainsi les objectifs et réalisant l'équilibre économique.

Ce que nous avons appris de l'étude appliquée que nous avons menée à la Banque nationale d'Algérie, à l'agence de Biskra, ainsi qu'à la Direction du tourisme et de l'artisanat de l'état de Biskra, c'est que l'État a mis en place un plan élaboré pour relancer le secteur du tourisme à travers un ensemble de mesures et de lois incitatives pour encourager l'investissement dans ce domaine, sans oublier les banques. En raison du grand rôle des prêts dans l'activation des investissements touristiques financés par celui-ci.

Mots clés: investissements touristiques, banques commerciales, financement.

الملخص

Summary

The aim of this study is to highlight the role of commercial banks in financing and supporting tourism investments, as financing such investments is one of the most important services provided by the bank because of its effective role in developing the national economy.

It is through the procedures that are applied by the bank in granting bank loans, and under this financing, the objectives of the establishments are achieved in terms of profits and continuity, thus achieving goals and achieving economic balance.

And what we have learned from the applied study that we carried out at the National Bank of Algeria, the agency of Biskra, as well as the Directorate of Tourism and Handicrafts in the state of Biskra, is that the state has put in place an elaborate plan to revive the tourism sector through a set of measures and incentive laws to encourage investment in this field, not to mention the banks. Because of the great role of loans in the activation of tourism investments financed by it.

Key words: tourism investments, commercial banks, financing.

مقدمـــــــة

يساهم قطاع السياحة بشكل كبير في الناتج المحلي لكثير من الدول، من خلال الدخول المتولدة في الاقتصاد القومي. إضافة الى ذلك يساهم هذا القطاع في المعاملات الخارجية، وتوفير فرص عمل والحصول على موارد من النقد الاجنبي. كما يجب النظر الى هذا القطاع من خلال الخدمات التي يوفرها واهميتها في النشاط الاقتصادي ككل والعلاقات التشابكية التي تربط هذا النشاط بباقي انشطة الاقتصاد الوطني .

ويعد تمويل الإستثمار السياحي من أهم الخدمات التي تقوم بها البنوك التجارية لما لها من دور فعال في دفع عجلة النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، حيث تعمل مشاريع الاستثمار السياحي على تخفيض البطالة وتشغيل رؤوس الاموال وجلب العملة الصعبة..... الخ، لذلك فإن الإستثمار السياحي صناعة ذات أوجه متعددة ومتنوعة تتخذ من الشراكة الفعالة، التي تضم جميع أفراد المجتمع والمؤسسات وشركات القطاع العام والخاص، محورا أساسيا لها، التي تتظافر وتعمل جميعا وفق هيكل محدد ينسجم مع الأنظمة والتشريعات التي تصدرها الهيئات الادارية ذات الاختصاص في قطاع السياحة التي تشرف على هذا الاستثمار السياحي وفق خطة استراتيجية وطنية تتخذ من التخطيط الاستراتيجي والترويج للسياحة.

كما أن الاستثمار في القطاع السياحي يتأثر بحجم الخدمات المقدمة بالبنية التحتية المتوفرة و بالبنية الاستثمارية الملائمة والمشجعة، إلا أن هذا كله نجده غير متوفر رغم القوانين والأنظمة التي تم وضعها لخدمة السياحة،كما أنها ليست كافية ولم تلغي المشاكل التي يتخبط فيها القطاع ، خصوصا تلك المتعلقة بالجانب المالي، من خلال القطاع المصرفي وعلى رأسها البنوك التجارية و التي تبقى الملاذ الأخير للتمويل في ظل انتقاء قنوات التمويل الأخرى، ورغم تدخل الدولة من خلال الأجهزة و وكالات الدعم التي أنشأتها لكن دورها يبقى مرهونا بالدور الذي تلعبه البنوك التجارية.

إن الاهتمام بهذا القطاع الاستراتيجي يجعل من الدولة الإطار الأول والفاعل في وضع الآليات المناسبة للاستثمار في هذا القطاع، وكل ذلك يصب في إطار تحقيق تنمية للمجتمع من خلال الاستغلال الرشيد للموارد التي تتحصل عليها الهيئات المختلفة خاصة إقليميا في تنفيذ العديد من المشاريع التنموية التي يعتبر رأس مالها العائد من الأموال المتحصل عليها إثر الفاعلية في الميدان السياحي . ونظرا لما تملكه الجزائر من تنوع في الإرث السياحي خلق لها موقعا مهما وطموحا لدى الطبقة السياسية كي تجعل من السياحة موردا هاما ومساهما في آليات التنمية الشاملة وجعلها تخرج من عزلتها لتصبح قطبا سياحيا هاما.

ومن خلال ماسبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما هو دور البنوك في تمويل الاستثمارات السياحية بالجزائر؟ وكيف يمكن تفعيله في تنشيط السياحة؟

ولتوضيح هذه الاشكالية يمكن طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية أهمها:

1- مامفهوم الاستثمار السياحي وفيما تتمثل الأهمية الاقتصادية له؟

2- ما هي الأساليب التي تعتمدها الجزائر في دعم وترقية القطاع السياحي؟

3- ماهي الآليات التي تستند إليها البنوك في دعم قطاع السياحة في الجزائر؟

4 - كيف ساهم القطاع المصرفي في تمويل قطاع السياحة في ولاية بسكرة ؟

فرضيَات الدراسة:

بناءا على ما تقدم نجد أنفسنا أمام اختبار الفرضيات التالية:

1- يعاني قطاع السياحة بالجزائر من التهميش وعدم الاهتمام ضمن أولويات البرامج التنموية للدولة.

2- تتمثل مراحل تمويل البنوك التجارية للاستثمارات السياحية في حصول العميل على الموافقة المبدئية إلى أن يصل إلى مرحلة الحصول على التمويل.

3- تلعب البنوك دورا رياديا في تفعيل حركة الأنشطة الإقتصادية.

4- توفر البنوك التجارية والهيئات الرسمية للدولة كل التسهيلات المالية واللوجستية يقابلها غياب ثقافة لدى المستثمر وعدم وجود الرغبة في التوسع وإنشاء الاستثمار السياحي.

مبررات اختيار الموضوع:

ان مبررات اختيار الموضوع تتمثل في اعتبارات موضوعية،متمثلة في معرفة دور البنوك في تمويل الاستثمار السياحي، واعتبارات ذاتية متمثلة في تخصص الذي ندرس فيه(اقتصاد نقدي وبنكي) واهتمامه بالمواضيع الخاصة بالبنوك التجارية.

ومن ناحية أخرى ونظرا لاخفاض أسعار النفط في السنوات الأخيرة وإعتماد الجزائر بشكل كبير عليها أدى إلى تراجع مداخيلها أرى من بين البدائل الاهتمام بهذا الموضوع الذي يتناول جانب الإستثمار السياحي كبديل للنمو بالإقتصاد.

أهمية الموضوع:

السياحة من أكثر القطاعات نموا في العالم، فقد أصبحت اليوم من أهم القطاعات في التجارة الدولية، وهي قطاع إنتاجي ديناميكي يلعب دورا مهما من المنظور الاقتصادي. في حين أصبحت من أهم الصناعات وأسرعها نموا في العالم مما زاد من أهميتها الاقتصادية و الاجتماعية ، حيث مثلت أهم

بند من بنود الصادرات في العالم بالإضافة إلى ذلك تتميز السياحة بكونها قطاعا كثيف العمالة وذو تشابكات قوية مع الكثير من القطاعات بالإضافة إلى ذلك تتميز السياحة بكونها قطاعا كثيف العمالة وذو تشابكات قوية مع الكثير من القطاعات الاقتصادية الأخرى.

وتتجلى أهمية الدراسة في التقدم الكبير في القطاع السياحي في مجموع الاقتصاديات المختلفة وفي الدور الذي تقدمه السلطات العمومية لهذا القطاع في الفترة الأخيرة، كما تكمن أهمية الموضوع كذلك في أن وضعية التمويل أصبحت عاملا مؤثرا في نمو القطاع السياحي، حيث أصبحت هذه الوظيفة وسيلة هامة في زيادة القدرة التنافسية من تسويق للمنتجات السياحية.

أهداف الدراسة:

إن أهم ما تمثله هذه الدراسة هو التعريف بالإمكانيات السياحية المتواجدة في ولاية بسكرة ، ومعرفة الآفاق التي رسمت إلى المشاريع السياحية و أساليب الدعم التي ستحظى بها من قبل الدولة، و الوقوف على أهم نقائص هذا القطاع والمشاكل التي يعاني منها خصوصا تلك المتعلقة بالمشاكل المالية وما يمكن أن تساهم به البنوك في هذا المجال و الوقوف على الدور الذي يمكن أن يلعبه التمويل البنكي ودوره في تنشيط الاستثمارات السياحية وتحديدا سوف نركز على الأهداف التالية:

-دور القطاع البنكي في تنشيط وتمويل الاستثمارات السياحية.

-توجيه الاهتمام نحو إبراز التمويل البنكي للسياحة كقطاع له وزنه الاقتصادي والاجتماعي و البيئي.

-إبراز القدرات السياحية لولاية بسكرة من خلال تبيان دور التمويل البنكي في تنشيط الاستثمار السياحي في الولاية.

منهج الدراسة المتبع:

للإجابة على الإشكالية ومحاولة اختبار الفرضيات تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري لأنه يهدف إلى دراسة ظاهرة لها خصائص وأبعاد في إطار معين، وبالتالي الوصول إلى نتائج قابلة للتعميم.

أما في الجانب التطبيقي تم إتباع منهج دراسة حالة وذلك للتوصل إلى نتائج للإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات.

الأدوات المستخدمة في الدراسة:

من اجل اتمام هذا البحث اعتمدنا مايلي ، في الشق النظري استندنا الى مختلف المراجع من كتب ومجلات و مقالات علمية و مذكرات الدكتورا والماجستير ، اما في شقه المتعلق بالجانب التطبيقي

فقد اعتمدنا على بعض الادوات المستخدمة في جمع البيانات من خلال المقابلة الشخصية و المعلومات المقدمة من طرف مصالح مديرية السياحة ومصالح البنك .

صعوبات الدراسة:

لانجاز هذا البحث اعترضتنا مجموعة من الصعوبات تمثلت فيما يلي:

-صعوبة إيجاد مؤسسة لاجراء الدراسة التطبيقية وهذا بسبب الظروف الصحية التي تعاني منها الجزائر والعالم اجمع جائحة كورونا COVID 19 .

-صعوبة الحصول على المعلومات وذلك لتكتم الغير مبرر من طرف الموظفين في البنك.

-قلة المصادر وصعوبة الحصول عليها وهذا بعد غلق الجامعة جراء الوباء .

محتويات الدراسة:

تنقسم الدراسة إلى ثلاثة فصول يسبقها مقدمة ويعقبها خاتمة، وذلك كما يلي:

الفصل الأول :عموميات حول الاستثمار السياحي

الفصل الثاني :دور البنوك في تمويل وتنشيط الاستثمار السياحي في الجزائر

الفصل الثالث :دور البنوك في تنشيط الاستثمارالسياحي– دراسة حالة ولاية بسكرة-البنك الوطني الجزائري وكالة بسكرة

الفصل الأول:

عموميات حول الاستثمار السياحي

الفصل الاول: عموميات حول الاستثمار السياحي

تمهيد الفصل

يمثل الاستثمار في صناعة السياحة عنصرا حيويا و فعال في تحقيق عملية التنمية المتوازنة لأي بلد،حيث أن أي زيادة في حجم الاستثمار سوف تؤثر على حجم وتوزيع المشاريع السياحية المختلفة ومن ثم تدفق المجاميع السياحية إلى الأقاليم.

ومن هنا تأتي أهمية تشجيع الاستثمار في صناعة السياحة كأحد متطلبات التنمية الاقتصادية حيث لا يمكن تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في توفير فرص عمل بدون وجود مشاريع سياحية معتبرة.

وهنا يأتي دور البنوك بالإسهام المباشر في تمويل الاستثمارات، ومن ناحية أخرى فإن البنوك تقوم بخدمات مساندة للخدمات السياحية من خلال تفعيلها لمناطق سياحية ، من حيث الخدمات المصرفية المتنوعة من سحب و تحويل العملات وصرف الشيكات السياحية و غيرها من المعاملات المصرفية التي تسهل في إجراءات ومختلف العمليات السياحية للأفراد، وهنا يمكن الدور الرئيسي للتمويل البنكي لهذا القطاع.

وسيقتصر هذا الفصل على تحديد الإطار النظري لكل مصطلح علمي تبنى عليه عملية الوصف و التحليل لموضوع الدراسة وعليه قسم كالآتي:

المبحث الأول : مدخل حول الاستثمار.

المبحث الثاني : مفاهيم أساسية حول الاستثمار السياحي.

المبحث الاول: مدخل حول الاستثمار

لقد اصبح موضوع الاستثمار من الموضوعات التي تحتل مكانة مهمة واساسية في أولويات الدراسات الاقتصادية والمالية والمصرفية والإدارية، وتحظى عملية الاستثمار من بين العديد من الفعاليات الاقتصادية بأهمية كبيرة كون الاستثمار يمثل العنصر الحيوي والفعال لتحقيق عملية التنمية الاقتصادية حيث ان أي زيادة أولية في الاستثمار سوف تؤدي الى زيادات في الدخل من خلال مضاعف الاستثمار .

المطلب الأول:مفهوم الاستثمار وأنواعه

الفرع الأول :مفهوم الإستثمار

يقصد بالإستثمار في اللغة، مصدر إستثمر يستثمر وهو الطلب بمعنى طلب الإستثمار، وأصله من الثمر و له عدة معان منها مايحمله الشجر ومايُنتجه، ومنها الولد، حيث يقال :الولد ثمرة القلب، ومنها أنواع المال.

ويقال :ثمر (بفتح الميم)الشجر ثمورا،أي ظهر ثمره، وأثمر الشيئ أي أتى نتيجته، وأثمر ماله (بضم الميم) أي كثر ، ويقال إستثمر المال وثمره (بتشديد الميم)أي إستخدمه في الإنتاج.

في الإصطلاح فيقصد به" :إستخدام الأموال في الإنتاج إما مباشرة (investment) أما الإستثمار بشراء المكائن والألات والمواد الأولية، وإما بطريقة غير مباشرة كشراء الأسهم والسندات."

ويقصد بالإستثمار في المعنى الإقتصادي" :توظيف الأموال في مشاريع إقتصادية وإجتماعية وثقافية ،بهدف تحقيق تراكم رأس مال جديد، ورفع القدرة الإنتاجية ، تجديد وتعويض رأس المال القديم [1]"

تعريف الإستثمار

يعرف الاستثمار بأنه" :هو عبارة عن تخصيص الأموال لشراء سلع إنتاجية بغية إنتاج سلع أو خدمات وهذا يفسر لنا من الناحية المالية بالتخلي عن إيرادات مالية سائلة أملا في الحصول على إيرادات أخرى في فترات زمنية متعاقبة [2]."

كما يمكن تعريفه على انه "التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من خلال اشباع استهلاكي حالي والحصول على منفعة مستقبلية من استهلاك مستقبلي اكبر [3]"

---

[1] قاسم نايف علوان، **إدارة الإستثمار بين النظرية والتطبيق**،دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ،عمان ، الأردن ، 2009 ،ص29

[2] جمال مُحَّد الزناتي، **تنظيم وإدارة الإستثمار**، مؤسسة شباب الجامعة ،إسكندرية، مصر، 2017 ،ص6

[3] موفق عدنان عبد الجبار الحميري، **اساسيات التمويل والإستثمار في صناعة السياحة**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.، عمان، الأردن ، 2010،ص115

"هو توظيف الأموال في المشاريع الإقتصادية، الإجتماعية و الثقافية بهدف تحقيق تراكم رأسمال جديد و رفع القدرة الإنتاجية، أو تجديد و تعويض رأسمال قديم[1]".

"هو توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الدخل أو الربح أو المال عموما، قد يكون الإستثمار على شكل مادي ملموس أو على شكل غير ملموس."

"هو التعامل بالأموال للحصول على الأرباح، و ذلك بالتخلي عنها في لحظة زمنية معينة و لفترة زمنية محددة بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوض عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة، و تعوض عن عامل المخاطرة المرافق للمستقبل[2] "

الفرع الثاني :أنواع الإستثمار

توجد أنواع متعددة للاستثمار تعتمد على معايير مختلفة لتصنيفه، نذكر منها[3]

-الاستثمار المباشر

وهو الاستثمار في جميع أنواع المشاريع باستثناء المتعلقة بالاستثمارات والمعونات المالية والفنية والتقنية التي تقدم إلى الدولة.

-الاستثمار غير مباشر

وهو الاستثمار الذي يتم عن طريق شراء الأوراق المالية لشركات تسهم في النشاط الاقتصادي المباشر بهدف الربح عن طريق البيع .

كذلك نميز بين[4] :

-الإستثمار الوطني

الجهة المستثمرة أو الممولة تنتمي لنفس البلد المستثمر فيه ويقسم إلى إستثمار عام وإستثمار خاص:

***إستثمار وطني عام** :يقوم عليه القطاع العام ، أو الحكومة ، أو المؤسسات أو الهيئات العامة بدافع عام، مثل تخفيف البطالة، زيادة معدلات النمو والرفاهية العامة.

*إستثمارات المناطق الحرة

***إستثمار وطني خاص:** يقوم به أفراد أو مؤسسات خاصة، بدافع تعظيم الربح وتقوية المركز التنافسي.

---

[1] قاسم نايف علوان،**إدارة الإستثمار بين النظرية و التطبيق**، مرجع سابق،ص29

[2] طاهر حردان،**أساسيات الإستثمار**، دار المستقبل للنشر و التوزيع، دار البداية، طبعة 2009 ، الأردن،ص 13-14

[3] ماجد أحمد عطا الله،**إدارة الإستثمار**،دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان ، الأردن 2011 ،،ص22

[4] قاسم نايف علوان،**إدارة الإستثمار بين النظرية و التطبيق**، مرجع سابق ،ص37 .

-الاستثمار الأجنبي: يعتبر الاستثمار أجنبي عندما تقوم مؤسسة باستثمار خارج حدود الدولة الأم . وينقسم هذا الاستثمار إلى:

***استثمار أجنبي مباشر**

وهو تلك الإستثمارات التي يديرها أجانب، بسبب ملكيتهم الكاملة لها، أو تملكهم لنصيب يبرر لهم حق الإدارة، ومعظم هذه الإستثمارات تتم بواسطة الشركات متعددة الجنسيات.

وهو الإستثمار القائم في قطعة أرض تابعة للدولة ولها حدود جغرافية واضحة وتقع في نطاق ميناء بحري أوبري أو جوي أو بالقرب منه، ويتم عزلها جمركيا عن الدولة ، بحيث تعامل البضائع الداخلة إلى هذه المنطقة من الدولة ذاتها معاملة الصادرات ومعاملة البضائع الخارجة منها لهذه الدولة معاملة الواردات، ومع أ نها تخضع لسيادة الدولة وتطبق عليها نفس قوانين الدول، إلا أنها تتمتع بنظام قانوني خاص من حيث نظام العمل، ومنح تراخيص شغل الأراضي والعقارات، ودخول وخروج البضائع إليبيها ومنها .....الخ.[1]

-استثمار المحفظة

يتمثل في استثمار الأجانب لأصول مالية خارج حدود الدولة الأم.

أما حسب ملكية الاستثمار، فيمكن التمييز بين[2]:

- إستثمار عام

تقوم به عادة الحكومة كونها مالكة لهذا الإستثمار وقد يسمى أيضا الإستثمار في القطاع العام أو القطاع الحكومي، وتتسم العوائد بهذا النوع من الإستثمار بأ نها متدنية، وغالبا ما تهدف الحكومة من خلاله إلى تقديم خدمة معينة للمواطن أو تقديم خدمات ما للإستثمارات الأخرى.

-إستثمار خاص

يقوم به الأشخاص أو الهيئات الخاصة بإعتبارهم المالكين لوسائل الإنتاج فيه وهو يشكل أهم شكل من أشكال الإستثمار في المجتمعات خاصة الرأسمالية، وأكثر مايميز هذا الإستثمار ارتفاع الحافز على زيادة الإنتاجية وتحقيق معدلات عالية من الأرباح، كما يتسم هذا النمط من الإستثمارات بالمرونة في الإدارة والتنظيم وفي إتخاذ القرارات على عكس الإستثمار العام الذي تسوده المركزية في إتخاذ القرارات ويخضع للعديد من الأنظمة والقوانين التي تحد من المقدرة الإدارية للقائمين عليه.

---

[1] عبد الكريم بعداش،**الإستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الإقتصاد الجزائري**، رسالة دكتوراه،النقود والمالية ، جامعة الجزائركلية العلوم قتصادية .وعلوم التسير،الجزائر 2008 ،ص38

[2] مروان شموط ، كنجو عبود كنجو، **أسس الإستثمار**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات،القاهرة ، مصر، 2008 ، ص22

-الإستثمار المشترك

يجمع ما بين الاستثمار العام والخاص، حيث يقوم الأفراد هنا بشراء حصص في المنشأت الحكومية سواء كانت إنتاجية أو خدمية، وفي الكثير من المنشآت ذات الملكية المشتركة تكون الإدارة من حق الدولة، غير هذا النمط من الإدارة أخذ يتراجع في ظل الخصخصة والشراكة الإستراتجية مع المستثمر الخاص.

وحسب الغاية من الاستثمار يمكن أن نميز بين:

1- الإستثمارات الإحلالية

يمكن التمييز بين نوعين من هذه الإستثمارات، الأول يهدف إلى إحلال أصول جديدة مكان الأصول القائمة والتي إنتهى عمرها الإنتاجي بالإستهلاك وهذا النوع لا يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للوحدة الإقتصادية بل المحافظة على الطاقة القائمة، أما الثاني فيهدف إلى إحلال أصول قائمة مازالت صالحة للإستخدام إلا أنها تعتبر متقادمة فنيا، وهذا النوع من الإستثمار هو الأكثر شيوعا، ويرمي أساسا إلى تخفيض الإنتاج أو تحسين الأداء ويطلق عليه أيضا إستثمارات بغرض التطوير.[1]

2-الإستثمارات التوسعية

الغرض منها هو تمكين المنشأة من مواجهة زيادة الطلب في المستقبل، وهذا يتم إما بزيادة الإنتاج القائم دون تغيير في تشكيلة المنتجات الحالية، وإما إضافة خطوط إنتاج جديدة وهنا تتغير تشكيلة المنتجات القائمة[2].

3-الإستثمارات الإستراتجية

هذا النوع من الإستثمارات يصعب تقدير عائده المتوقع كميا على عكس الأنواع السابقة وذلك لإرتباطها بعوامل غير مالية من الصعب قياسها [3].

[1] محمد صالح الحناوي، رسمية قرياقص، **الإدارة المالية والتمويل**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع الإسكندرية ، مصر، 1996 ،ص182

[2] عبد الحميد عبد المطلب، **السياسات الإقتصادية على مستوى المشروع**، الطبعة الأولى ، مجموعة النيل، القاهرة ، مصر، 2005 ، ص204

[3] عبد الغفار حنفي، رسمية قريقاص، **أساسيات الإستثمار والتمويل**، مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية ، مصر، 1999 ،ص266

وتوجد عدة تصنيفات أخرى للاستثمار نذكر منها:

- الإستثمارات المنتجة والغير منتجة

وهي إستثمارات تنقسم على أساس معيار تكلفتها، فكلما كانت الزيادة في إنتاج المؤسسة مع تحسين في النوعية وبأقل التكاليف الممكنة سميت هذه الإستثمارات بالإستثمارت المنتجة وفي حالة العكس فهي غير منتجة[1] .

-الإستثمار البشري

يعتبر توظيف شخص ذو كفاءة معينة في مشروع معين نوع من الإستثمار، بإعتبار أن ما يقدمه من خدمات لمصلحة منشأته يؤدي إلى زيادة ارباحها وإنتاجها، ويعتبر ذلك أكبر بكثير من كلفة ذلك الشخص على المنشأة، كما تعتبر النفقات أو الكلف الخاصة بتدريب العاملين بهدف رفع مهاراتهم وكفاءتهم الإنتاجية ، نوعا من الإستثمار البشري[2] .

-الإستثمار التجاري أو الإدعائي

تعتبر حملات الدعاية والإعلان لأهداف تجارية، إستثمارات قائمة بذاتها وغالبا ماتكون غير مادية، فالمردود المتوقع من وراء مصاريف الدعاية والإعلان يختلف عن المردود المتوقع من الإستثمارات الأخرى، فهذا المردود قد يكون لحظيا وقد يكون أجلا، ومن هنا تأتي الصعوبة في تحديد مدى تأثيره الفعلي على زيادة حجم المبيعات مثلا، أو على تحسين سمعة الشركة أو المنشأة[3].

-الاستثمار الحقيقي

هو أي استثمار يهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع وبمعنى أخر هو كل استثمار يؤدي إلى زيادة الدخل القومي الإجمالي من هنا فإن استخدام الموارد الاقتصادية أو استغلالها بشكل يضيف سلعا أو خدمات جديدة يعتبر استثمارا بالمعنى الاقتصادي وهو الاستثمار الحقيقي[4].

-الإستثمار المالي

فنعني به تداول الأدوات الائتمانية وفي مقدمتها الأسهم والسندات والذي لا يترتب على الاستثمار فيها إضافة جديدة عينية الى اجمالي الاستثمار العيني، بل ان شراء هذه الأسهم والسندات يمكن ان يسهم في تمويل الأنشطة الاستثمارية العينية المختلفة[5]

---

[1] حجلة سعيدة حازم، **دور الإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الشاملة**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الإقتصادية، تحليل قطاعي، جامعة 8 ماي 1945 ، قالمة ، الجزائر، 2011 2010 ، ص42 .

[2] عقيل جاسم عبد الله ، **تقييم المشروعات إطار نظري وتطبيقي**، بيانات النشر، الطبعة الثانية،عمان، الأردن، 1999 ، ص14

[3] عقيل جاسم عبد الله ،، **تقييم المشروعات إطار نظري وتطبيقي** ،مرجع سابق ،ص14

[4] شقيري نوري موسى وأخرون، **إدارة الإستثمار**، دار المسيرة للنشروالتوزيع والطباعة،الطبعة الأولى ،عمان ،الأردن، 2012 ،ص26

[5] د.ناظم محمّد نوري الشمري واخرون،**اساسيات الاستثمار العيني والمالي**،دار وائل للنشر و التوزيع،الطبعة الاولى ،عمان الاردن،1999 ،ص26

-الإستثمار قصير الأجل

فيتمثل بالاستثمار في الاوراق المالية التي تأخذ شكل اذونات الخزينة والقبولات البنكية او بشكل شهادات الايداع ويطلق عليه الاستثمار النقدي .

-الإستثمار طويل الأجل

يأخذ الاستثمار طويل الاجل شكل الأسهم والسندات ويطلق عليه الاستثمار الراسمالي[1].

-الإستثمار ذو العائد السريع

يوفر هذا النوع من الاستثمار عوائد سريعة مثل الإستثمار في الأوراق المالية (الأسهم السندات)، الصناعات الإستهلاكية.

-الإستثمار ذو العائد البطيئ

يكون هذا النوع من الاستثمار ذو عوائد يتم الحصول عليها بصورة بطيئة وخلال فترة زمنية طويلة، مثل مشاريع البنية الأساسية، الصناعات الثقيلة.

-الإستثمار التلقائي

هو الإستثمار الذي تقوم به الدولة دون إعتبار لما يدره من عائدا مثل الإستثمارات الحكومية في إقامة الصناعات الثقيلة والصناعات الحربية.

-الإستثمار المحفز

هو الإستثمار الذي يقوم به الأفراد بدافع توقع عائد منجز عنه، ولو لا توقع هذا العائد لما أقدم عليه الأفراد[2].

[1] موفق عدنان عبد الجبار الحميري ، **اساسيات التمويل والإستثمار في صناعة السياحة**، مرجع سابق،ص118

[2] علي لطفي، **الإستثمارات العربية ومستقبل التعاون العربي**، المنضمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة ،مصر، 2009 ،ص9

المطلب الثاني :أدوات الاستثمار ومحدداته

الفرع الأول :أدوات الإستثمار

تعرف أداة الاستثمار بأنها الأصل الحقيقي أو المالي الذي يحصل عليه المستثمر لقاء المبلغ الذي يستثمره، ويطلق البعض على أدوات الاستثمار اصطلاح وسائط الاستثمار ،وأدوات الإستثمار المتاحة للمستثمر في المجالات المختلفة كثيرة جدا منها:[1]

1-الأوراق المالية

تعتبر الأوراق المالية من أبرز أدوات الإستثمار في عصرنا الحاضر وذلك لما توفره من مزايا للمستثمر ،لا تتوفر في أدوات الإستثمارفي عصرنا الحاضر الأخرى وتختلف الأوراق المالية فيما بينها من عدة زوايا .فمن حيث الحقوق التي ترتبها لحاملها منها ماهو أدوات ملكية مثل الأسهم بأنواعها والتعهدات، كما أن منها ماهو أدوات الدين مثل السندات، وشهادات الإيد اع وغيرهما.[2]

2-العقارات

تحتل المتاجرة بالعقارات المركز الثاني في عالم الإستثمار بعد الأوراق المالية، ويتم فيها الإستثمار بشكلين:

أ مباشر :عندما يقوم المستثمر بشراء عقار حقيقي(مباني أو أراضي).

ب غير مباشر :عندما يقوم بشراء سند عقاري صادر عن بنك عقاري أو المشاركة في محفظة مالية لإحدى المؤسسات المالية المتخصصة بالعقارات.[3]

3-السلع

تتمتع بعض السلع بمزايا خاصة تجعلها صالحة للإستثمار لدرجة تنشأ لها أسواق متخصصة (بورصات) على غرار بورصات الأوراق المالية ولذا فقد أصبحنا نسمع بوجود بورصات للقطن في نيويورك وأخرى للذهب في لندن وثالثة للبن في البرازيل ورابعة للشاي في سيريلانكا...الخ[4]

4-المشروعات الإقتصادية

تعتبر المشروعات الإقتصادية من أكثر أدوات الإستثمار إنتشارا، وتتنوع أنشطتها مابين صناعي وتجاري وزراعي...الخ ، كما أن منها من يتخصص في تجارة أو صناعة السلع، ومنها ما يتخصص بتجارة أو صناعة الخدمات .

---

[1] زياد رمضان، **مباديء الإستثمار المالي والحقيقي**، دار وائل للنشر، الطبعة الرابعة، عمان، الأردن، 2007 ، ص43

[2] محمد مطر، **إدارة الإستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة ، عمان، الأردن، 2006 ،ص80

[3] عبد الكريم بعداش، **الإستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الإقتصاد الجزائري** مرجع سابق،ص40

[4] زياد رمضان ، **مباديء الإستثمار المالي والحقيقي**، مرجع سابق،ص43

5-العملات الأجنبية

يتميز سوق العملات عن غيره من الأسواق المالية بعنصرين أساسين:

العنصر الأول :حساسيته المفرطة للظروف الإقتصادية والسياسية مما يزيد من درجة مخاطرة الإستثمار فيه.

العنصر الثاني :فهو أنه سوق يفتقر إلى الإطار المادي الذي يتوفر لسوق الأوراق المالية بل يتم التعامل فيه بواسطة وسائل الإتصال الحديثة.

6-المعادن النفيسة

يعتبر الإستثمار في المعادن النفيسة مثل الذهب والفضة والبلاتين...الخ مجالا للإستثمارات الحقيقية،وتواجد للمعادن النفيسة كما للأوراق المالية أسواق منضمة لعل أهمها على التوالي:سوق لندن ،وسوق زيوريخ،ثم سوق هونك كونغ.

7-صناديق الإستثمار

يعتبر صندوق الإستثمار أداة مالية لكن وبحكم تنوع الأصول التي تستثمر فيها أموال الصندوق يكون أداة إستثمار مركبة، ويمارس صندوق الإستثمار عادة المتاجرة بالأوراق المالية بيعاوشراءا، كما يمكن بالمثل تكوين استثمارية تمارس المتاجرة بالعقار[1].

الفرع الثاني :محددات الإستثمار

يتحدد حجم الإستثمار بعدد من الظروف الإقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها من الظروف البائدة في البلد لكن الظروف أو المتغيرات الإقتصادية هي المحدد الذي سوف نركز عليه في هذا الجانب وهو يتمثل في الأتي :

-سعر الفائدة (علاقة عكسية طبقا للمفهوم الإقتصادي للإستثمار).

-الكفاية الحدية لرأس المال (الإنتاجية الحدية لرأس المال المستثمر أو العائد على رأس المال المستثمر).

-التقدم العلمي والتكنولوجي.

-درجة المخاطرة.

-مدى توفر الإستقرار الإقتصادي والسياسي والمناخ الإستثماري.

-عوامل أخرى :مثل توفر الوعي الإدخاري والإستثماري وكذلك مدى توفر [2].

[1] محمد مطر، **إدارة الإستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية** ،نفس المرجع، ص86، ص87

[2] ماجد أحمد عطاله، **إدارة الإستثمار**،دار أسامة للنشر والتوزيع، مرجع سابق، ص14 .

المطلب الثالث :أهمية الاستثمار واهدافه

الفرع الأول :أهمية الاستثمار

-يساعد المستثمر في حماية ثروته من المخاطر المختلفة.

-زيادة رأس المال و تنميته من خلال زيادة الأرباح المحتجزة المتحققة من الإستثمار.

-زيادة الدخل الوطني للبلاد.

-خلق فرص عمل و تقليل نسبة البطالة.

-دعم عملية التنمية الإقتصادية و الميزان التجاري[1] .

-زيادة الإنتاج والإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي وإرتفاع مستوى نصيب الفرد منه وبالتالي تحسين مستوى المعيشة للمواطنين.

-توفير الخدمات للمواطنين والمستثمرين[2]

-مساهمة الإستثمار في مكافحة البطالة من خلال إستخدام العديد من الأيدي العاملة ومن ثم محاربة الفقروالجهل وبعض أشكال التخلف.

-مساهمة الإستثمار في دعم البنية التحتية[3]

-إنتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات المواطنين وتصدير الفائض منها للخارج مما يوفر العملات الأجنبية اللازمة لشراء الألات والمعدات وزيادة التكوين الرأسمالي.

-توفير التخصصات لمختلف الفنين والإداريين والعمالة الماهرة.

-الإستثمار يشترط صورة لعلامة المؤسسة بالنظر إلى تأثير المحيط الإقتصادي والمالي وبالتالي يزيد في تنويع الإنتاجية، ويفتح باب المنافسة في السوق التجارية، والمؤسسة التي لاتستثمر محكوم عليها بالزوال والتوقف عن النشاط،لأنها لاتقوى على منافسة ومسايرة التطورات التي تشهدها نوعية المنتوجات[4] .

---

[1] قاسم نايف علوان، **إدارة الإستثمار بين النظرية و التطبيق**، مرجع سابق ،ص33

[2] شقيري نوري موسى وأخرون ، **إدارة الإستثمار**، مرجع سابق، ص20

[3] مروان شموط، كنجو عبود كنجو، ، **أسس الإستثمار**،مرجع سابق ، ص1

[4] منصوري الزين، **تشجيع الإستثمار وأثره على التنمية الإقتصادية**، دار الراية للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى، عمان ، الأردن، 2012 ،ص4

الفرع الثاني :أهداف الإستثمار

غالبا ما تكون هذه الاهداف من اجل النفع العام او من اجل تحقيق العائد ومن الاهداف الشائعة للاستثمار مايلي:

-المحافظة على قيمة الأصول الحقيقية أي المحافظة على قيمة رأس المال من خلال المفاضلة بين المشاريع و التركيز على أقلها مخاطرة.

-العمل بإستمرار على زيادة العائد المحقق من الاستثمار و تنميته.

-المحافظة على قيمة الموجودات.

-توفير مستوى مناسب من السيولة لضمان تغطية متطلبات عمليات النشاط و كذلك العملية الإنتاجية للمشروع الإستثماري.

- .مواجهة إحتمال زيادة الطلب و نمو الأسواق[1]

[1] قاسم نايف علوان، **إدارة الإستثمار بين النظرية و التطبيق**، مرجع سابق ، ص35-36.

المبحث الثاني: مفاهيم اساسية حول الاستثمار السياحي

تمهيد

ان من أولى مراحل عملية التنمية السياحية لا بد للدولة من الاستثمار في مجال المشاريع السياحية وتنميتها وكذا الحال عند محاولة الدولة تنمية بعض الأقاليم التي لم يتم تنميتها من قبل ولهذا يمكن اعتبار الاستثمار السياحي من أكثر المجالات التي تلقي اهتمام كبير من قبل رجال الأعمال،نظرا لخصوصية وطبيعة النشاطات التي يشملها قطاع السياحة والتي تشكل صناعة مستقلة بحد ذاتها تعرف بصناعة السياحة.

وفي بعض الاحيان لا تحبذ الدولة الاستثمار المباشر في مجال صناعة السياحة لكنها تقدم بعض التحفيزات التي من شأنها تشجع الاستثمار من بينها تقديم القروض بأسعار فائدة مناسبة .

وتتضح الأهمية الاقتصادية للتنمية السياحية وبشكل واضح ومتزايد من خلال دورها في تأمين ميزان المدفوعات الإيجابي ،فهي تمثل احدى الصادرات الهامة غير المنظورةوعنصر أساسي من عناصر النشاط الاقتصادي،حيث ترتبط بالتنمية ارتباطا كبيرا،وتعمل على حل العديد من المشاكل الاقتصادية التي تواجه البلدان.

المطلب الاول: مفهوم الاستثمار السياحي واهميته

الفرع الأول :مفهوم الإستثمار السياحي

ثمة تعدد في تعريفات الإستثمار السياحي، وتفاوت في ما بينها .ولتوضيح هذا الإختلاف، نضع عددا من الأمثلة التي وردت في الأدبيات العلمية والمهنية العربية والدولية، ثم نعقبها بعدد من الملاحظات والتحفظات التي يمكن أن تثار حولها، تمهيدا لعرض مفهوم الإستثمار السياحي الذي تتبناه هذه الدراسة وهذه التعريفات هي:[1]

الإستثمار السياحي هو" ذلك الجزء من القبلية الإنتاجية الأنية الموجهة إلى تكوين رأس المال السياحي سواء المادي أو البشري ، بغية زيادة طاقة البلد السياحية، كالفنادق والمدن السياحية والمطاعم والطرق والنقل السياحي".

"هو القدرة على تحقيق الإنتاجية الهادفة إلى تكوين رأس المال المادي وإعداد رأس المال البشري في مجال السياحة، من أجل زيادة الطاقة الإنتاجية والتشغيلية وتحسينها، وتقديم أفضل الخدمات في مجالات السياحة المختلفة".

"هو سلسلة من المصروفات على المشروعات السياحية، تعقبها سلسلة من الإيرادات في فترات زمنية متعاقبة، أي هو تأجيل لعوائد ومنافع فورية لكي تتحقق من هذه المشروعات في المستقبل بصورة مرضية تتسم بالتنظيم وتعظيم النتائج، بتخصيص جانب من الموارد المتاحة في إستخدمات معينة.

"هو الإستثمار في أحد المجالات التي يغطيها قطاع السياحة، وهي تشمل الإستثمار في المقومات والإمكانات الرئيسية لصناعة السياحة، التي يمكن إجمالها ضمهما في محورين أولهما :الإستثمار في التجهيزات والتسهيلات والمرافق السياحية، التي تعرف إصطلاحا بالخدمات السياحية، والتي تضم الإستثمار في خدمات الإقامة والإعاشة والتسهيلات الترفيهية (كالفنادق، والمطاعم ومراكز الترفيه)،وخدمات النقل السياحي، وخدمات مراكز الإتصالات والإستعلامات السياحية وثانيهما : الإستثمار في الموارد السياحية، ويتمركز في مواقع وأماكن ومباني التراث الثقافي والعمراني، بالإضافة إلى أماكن ومراكز ومواقع التراث الطببعي".

على ضوء التعريفات السابقة، يمكن أن نعرف الاستثمار السياحي بأنه :" سلسلة متداخلة من العمليات المركبة التي تحدد أوجه ومجالات الإنفاق والتمويل الإستثماري، الهادفة إلى تطوير وتحسين مكونات المنتج السياحي، ليلائم الطلب المتوقع عليه، بما يخدم أهداف التنمية السياحية

[1] مصطفى السيد أحمد مكاوي، **الإستثمار السياحي في مصر والدول العربية الأهمية والتحديات ورؤية التطوير**، مركز الإمارات للدراسات .والبحوث العلمية،الطبعة الأولى، أبو ظبي، الإمارات، 2014 ،ص14

المستدامة والمسؤولة، في ظل ظروف بيئية ذات أبعاد اجتماعية وثقافية وإقتصادية وحضارية ومادية شديدة التعقيد، بما يضمن تعزيز القيمة المضافة الكلية على المستوى الاقتصادي، وهو ما يستلزم تعزيز العلاقات التشابكية بين القطاعات الإقتصادية المختلفة في إطار رؤية اقتصادية كلية[1]".

الفرع الثاني :أهمية الإستثمار السياحي

يعتبر الاستثمار السياحي من النشاطات التي تجلب المداخيل للبلد دون الحاجة لشحنها وتوصيلها للمستهلك، ذلك أن السائح يأتي إلى الموقع السياحي ويشتري مجموعة متنوعة من السلع والخدمات في البلد المضيف، وهذا في الواقع يولد أنماط من االمنافع والتكاليف تختلف اختلاف تاما عن الصادرات التقليدية التي تشحن إلى الخارج حتى تصل إلى المستهلك وتتمثل أهمية الاستثمار السياحي في ما يلي[2] :

- أن الاقتصاديين السياحيين لا يدعون إلى الإستثمار السياحي في القطاع السياحي دون الإستثمار في القطاعات الإقتصادية الأخرى، وبذلك ترفض التنمية أحادية الجانب وندعوا الى الإستثمارات السياحية في القطاع السياحي باعتباره قطاع نشيط وكثيف التشابك القطاعي ان يحرك الدورة الاقتصادية وان تكسر سلسلة الفقر من جانب قلة الطلب وتسمح بالتالي بتنشيط من الخارج يترتب عليه تحريك قطاعات إنتاجية مختلفة.

-أن أحد العوامل الهامة لجذب السياح هو توفير أنواع عديدة من الخدمات والمرافق بمستوى عالي من الكفاءة، فالسائح يقبل على البلدان التي يمكن أن تتوافر فيها مطارات وموانيء حديثة تقدم له الخدمات اللازمة،مثل الخدمات المصرفية وخدمات الإتصال وغيرها بكفاءة وسرعة كما أنه يتوقع عند إقامته في بلد ما ان تتوافروسائل المواصلات الكافية والمريحة، وأماكن الإقامة اللائقة، وطرق الإتصال السريع[3] .

بعبارة أخرى، فان السائح يقصد بلدا معينا للإستجمام والراحة، ولا للبحث عن المتاعب في هذا المجال المهم يظهر مدى أهمية الإستثمارات السياحية، فهي تعمل على:

أ جذب أعداد أكبر من السياح.

ب زيادة عدد الليالي التي يقضيها السائح في البلد.

---

[1] مصطفى السيد أحمد مكاوي، **الإستثمار السياحي في مصر والدول العربية الأهمية والتحديات ورؤية التطوير** ،نفس المرجع السابق،ص14

[2] مثنى طه الحوري، **اقتصاديات السفر والسياحة**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2000 ،ص22

[3] إسماعيل الدباغ، إلهام خضير شبر، **مدخل متكامل في الإستثمار السياحي والتمويل**، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،عمان، .الأردن، 2015 ،ص145

ج زيادة معدل إنفاق السائح اليومي.

وبالتالي الحصول على دخل أكبر من النشاط السياحي.

-إن العديد من الإقتصاديين المعارضين يحملون الإستثمارات السياحية أعباء كثيرة، فمنهم من يحمل تكلفة انشاء المرافق العامة من طرق وسكك ومشاريع الماء والكهرباء وغيرها، للإستثمارات السياحية، بمجرد أنها تستخدم أو تستفاد من جزء منها، ولكن هذه الحسابات مخطوءة ومن الممكن الاعتماد على تحليل التكلفة والربحية كمعيار إقتصادي لحساب التكلفة الجزئية التي تتحملها الإستثمارات السياحية من جراء إقامة المرافق العامة.

-هذا وتعتبر الإستثمارات السياحية مسألة هامة لما تحتله السياحة من مكانة بارزة في تطور المجتمع لما لها من أثار إيجابية على مسألتي التطور الإجتماعي ونمو الدخل القومي، فهي المجال الذي تنتعش فيه الخدمات العامة وتتهيأ من خلاله مرافق عصرية للراحة والتسلية لعموم المواطنين إضافة إلى أنها وسيلة فعالة للتعريف بتراث وحضارة القطر وجذب السياح من الخارج.

- وأخيرا ومن أهم ما يبرز أهمية الإستثمار السياحي، هي الآثار المباشرة والآثار غير المباشرة التي تعكسها الإستثمارات السياحية على التنمية الاقتصادية والإقتصاد القومي[1].

المطلب الثاني: خصائص و اهداف الاستثمار السياحي

الفرع الأول :خصائص الإستثمار السياحي:

يتميز القطاع السياحي بما يتضمنه من صناعة و الاستثمار بمجموعة من الخصائص نذكر منها[2] :

-يرتفع دخل الاستثمار السياحي بزيادة توفر كافة متطلبات الصناعة السياحية

-تتصف الصناعة السياحة بحاجتها إلى أعداد كبيرة من يد عاملة،و أخرى ذات كفاءة متخصصة و أعمال أخرى ترتبط بالسياحة و الاستثمار.

-إن الصناعة السياحية تتطلب إنتاج مستمر و غير متقطع،وكذا تجديد دائم للبحث على أسواق جديدة.

-إن النشاط السياحي في علاقة مرنة مع التغيرات في التكاليف العامة.

الفرع الثاني:أهداف الإستثمار السياحي

الهدف العام للسياسة الحكومية في السياحة هو مضاعفة مساهمة السياحة في الاقتصاد الوطني.

و من الأهداف الخاصة المساهمة في توفير مناصب الشغل،إعادة توزيع الدخل بين الأفراد ولكن لبعض الحالات يتم الاستثمار في القطاع السياحي لأسباب ليست تجارية نجد منها:

[1] إسماعيل الدباغ، إلهام خضير شبر، **مدخل متكامل في الإستثمار السياحي والتمويل** ، مرجع سابق، ص147 ،ص148

[2] بوزاهر نسرين،**تمويل الاستثمارات السياحية في الجزائر**،مذكرة ماجستير،جامعة محمد خضر بسكرة، 2006-2005 ،ص31

قد يكون لأسباب اجتماعية و بيئية بدلا من الأسباب التجارية البحتة مثال عن ذلك:الاستثمار في البنية التحتية،وفي كثير من الحالات هناك مؤسسات مثل البنوك تقوم بالاستثمار في القطاع السياحي لأهداف غير تجارية على الأقل في المدى القصير حيث تساهم في انتشار الفنادق و المنتجعات و مراكز المؤتمرات و تأجيرها بدلا من المكاتب و المصانع و المخازن، وتتوقع عائد جيد على رأس المال المستثمر[1] .

المطلب الثالث :مجالات الإستثمار السياحي

إن التشابك القطاعي الكثيف لصناعة السياحة مع القطاعات الأخرى، يجعل عملية رسم حدود واضحة للإستثمار السياحي مسألة صعبة ومعقدة ولكن على الرغم من ذلك فهناك شبه اتفاق لدى المتخصصين على مجالات الإستثمار السياحي تتحدد بما يأتي:

1مجال الإيواء السياحي

ويضم الفنادق والموتيلات، الدور السياحية، دور الإستراحة، المجمعات السياحية، المدن والقرى السياحية، الشقق، الكابينات،المجمعات والمخيمات السياحية، وغيرها من أماكن الإيواء المختلفة.

2مجال اللهو والترفيه

ويضم صالات الألعاب ، المقاهي ، المطاعم السياحية، المسابح، الحمامات ذات المياه المعدنية، مصحات المياه، المتنزهات، مدن الألعاب، الحدائق العامة وغيرها.

3مجال النقل والمواصلات والإتصالات ويشمل:

أ إستثمارات مخصصة لإقامة المرائب والمحطات واماكن وقوف السيارات، الأرصفة النهرية والبحرية وأماكن وقوف العبارات، والزوارق السياحية، والمطارات وملحقاتها، محطات القطارات وملحقاتها، الموانيء البحرية وملحقاتها.

ب استثمارات مخصصة لإنشاء الطرق البرية والنهرية المخصصة لخدمة الأغراض السياحية.

ج إستثمارات مخصصة لشراء وصيانة وتأجير السيارات والمراكب والعبارات والزوارق والطائرات والقطارات المخصصة للأغراض السياحية.

د استثمارات مخصصة للإقامة البريد والتلغراف والهواتف الأرضية والنقالة والأنترنت، ضمن المواقع السياحية.

4مجال البنى الإرتكازية السياحية[2]

---

[1] موفق عدنان عبد الجبار الحميري، **اساسيات التمويل والإستثمارفي صناعة السياحة** ،مرجع سابق،ص271

[2]اسماعيل الدباغ، إلهام خضير شبر، **مدخل متكامل في الإستثمار السياحي والتمويل**، مرجع سابق ، ص137

وتضم شبكات المياه العذبة، المجاري ، الكهرباء ، الغاز، الطرق، الجسور..... الخ، من المشاريع التي تخدم السياح وتلبي حاجات العصرية،بالإضافة إلى الإستملاكات للأراضي المخصصة للمشاريع السياحية.

5مجال الترويج والإعلام والتسويق السياحي

وتضم مكاتب الإستعلامات السياحية، المكاتب والشركات السياحية، الإنفاقات المخصصة لطبع الكراسات والبوسترات السياحية، وكل رأس مال يستخدم لخدمة الإعلام والتسويق السياحي.

6مجال التعليم والتدريب والبحث السياحي

ويشمل المدارس والمعاهد والكليات والجامعات السياحية والفندقية ، وماينفق على االدورات التدريبية،إيفادات الكوادر السياحية للخارج، ومايتفق على إستقطاب الخبراء الأجانب المتخصصين بالسياحة والفنادق للإستفادة من خبراتهم في مجال التعليم والبحث العلمي السياحين وماينفق على إقامة الندوات السياحية، وماينفق على إعداد الأبحاث السياحية.

7مجال الإحصاء والمسح الإحصائي

ويشمل الإنفاقات التي تخصص لأغراض المسح السياحي، وإعداد إحصاءات عن النشاط السياحي والفندقي، بالإضافة إلى ماينفق على التعاقد مع المنظمات الدولية في هذا المجال

8مجال الإدارة والسياحة

ويشمل إنشاء وتأجير وصيانة البنايات والعمارات المخصصة للإدارات السياحية (سواء كانت وزارة أم مؤسسة أم هيئة) ومكاتبها ومستلزمات العمل الإداري من أجهزة ومعدات[1].

9الإستثمار في مجال الثروة السياحية

ويتمركز الإستثمار في هذا المجال بصورة رئيسية في مواقع الجذب السياحي وموارده المتمثلة في :

-مواقع التراث الثقافي.

- .مواقع التراث الطبيعي[2].

[1] اسماعيل الدباغ، إلهام خضير شبر، **مدخل متكامل في الإستثمار السياحي والتمويل**، مرجع سابق ، ص 137،ص138

[2] سامية ابريعم، زينب قريوة، **المقاولاتية ومشاريع الإستثمار السياحي في الصحراء وفق معايير الحوكمة الإجتماعية**، مجلة المال والأعمال JFBE، جوان 2017 جامعة سكيكدة ، الجزائر، ص238 .

خلاصة الفصل:

في نهاية فصلنا هذا يمكن القول أن السياحة شكلت أهمية خاصة لدى معظم الشعوب،وقد شهدت تطورات عديدة عبر الزمن فاختلفت بذلك التعاريف التي أعطيت لها،وقد ظهرت أنواع عديدة منها اختلفت باختلاف الدوافع و الحاجات التي تجعل الأفراد ينتقلون من مكان إلى آخر.

كما شهد قطاع السياحة في العالم نموا متزايدا، وأصبح يحتل موقعا متميزا في اقتصاديات الشعوب لتصبح أول و أهم صناعة عالمية و تزايد الاهتمام بقطاع اهتماما كبيرا,حيث أنها بدأت في تنمية مواردها السياحية وتطويرها من أجل زيادة الحركة السياحية الدولية، وإسهامها في توسيع قاعدتها الاقتصادية الوطنية و الإقليمية ولا يتم ذلك إلا من خلال تشجيع الاستثمار السياحي وذلك من خلال توفير التمويل اللازم لهذا القطاع وكذا تشجيع المستثمرين على العمل فيه ومن ناحية جدوى الأخذ بعملية التنمية في القطاع السياحي فإن الاستثمار السياحي يعتمد على العنصر البشري فهو يوفر حجم معتبر جدا من مناصب العمل،كما أن تنشيط القطاع يوفر حصة مهمة من العملة الصعبة.

الفصل الثاني:

دور البنوك التجارية في تمويل وتنشيط الاستثمار السياحي في الجزائر

الفصل الثاني : دور البنوك التجارية في تمويل وتنشيط الاستثمار السياحي في الجزائر

تمهيد الفصل

لقد احتل النظام البنكي منذ فترات طويلة أهمية بالغة في مختلف المنظومات الاقتصادية ، وتزداد أهميته من يوم لاخر مع التطورات الهامة التي تطرأ على الاقتصاديات الوطنية من جهة ،ومع التحولات العميقة التي يشهدها المحيط المالي الدولي من جهة ثانية،وفي سبيل جمع الأموال اللازمة من اجل القيام بعمليات التمويل الضرورية للاقتصاد، تستخدم البنوك طرقا عديدة وأساليب متنوعة ومناهج مختلفة،وتهدف الى إيجاد افضل الاستعمالات لهذه الموارد في ظل القوانين والتنظيمات السائدة و المعمول بها .

ولقد لعبت السياحة دورا هام ومتزايدا للدول السياحية في مجالات عديدة منها اكتساب نقد اجنبي وانعاش الجانب الدائن في ميزان الحساب الجاري في ميزان المدفوعات ،ومنها دفع عملية التنمية في الأنشطة الاقتصادية التي ترتبط بالسياحة داخليا ، وهذا كله مما أدى الى الاسهام في نمو الدخل القومي وخلق مزيد من فرص التوظيف ،وهنا يأتي دور البنوك في تمويل الاستثمارات، ومن ناحية أخرى فان البنوك تقوم بتقديم خدمات مساندة للخدمات السياحية من خلال تفعيلها لمناطق سياحية من حيث الخدمات المصرفية المتنوعة من سحب وتحويل للعملات وصرف للشيكات السياحية وغيرها من المعاملات التي تسهل في إجراءات ومختلف عمليات السياحية للأفراد، وهنا يكمن الدور الرئيسي للبنوك في تنشيط السياحة.

وسنتطرق من خلال هذا الفصل إلى تبيان دور البنوك في تنشيط السياحة في الجزائر وذلك من خلال مبحثين:

المبحث الأول :مدخل لتعريف بالبنوك وتطور النظام المصرفي في الجزائر.

المبحث الثاني :طرق تمويل القطاع السياحي

المبحث الاول: ماهية البنوك وتطور النظام المصرفي في الجزائر

المطلب الاول: مفهوم البنوك ونشاتها ونطورها

الفرع الاول : مفهوم البنوك

هناك العديد من التعاريف للبنوك وذلك حسب القوانين والأنظمة التي تحكم أعمال البنوك وهي تختلف من دولة لأخرى تبعا لنظامها السياسي و الاقتصادي و مدى تطّور التعاملات و الأنشطة فيه، كما قد تختلف حسب طبيعة نشاط البنك لهذا توجد صعوبات في تحديد تعريف شامل ،من بينها :

"البنوك التجارية مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تضطلع أساسا بتلقي ودائع الافراد القابلة للسحب لدى الطلب او بعد اجل قصير و التعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الاجل ."[1]

و هناك من يعرفها "بالمنشأة التي تتخذ من الاتجار في النقود حرفة لها"[2]

يعرف المشرع الجزائري البنك :" شخص معنوي ذو وظيفة معتادة حيث يمارس أساسا عمليات جلب الودائع ومنح القروض وتسيير وسائل التوظيف وبيع القيم المنقولة وكل منتوج مالي "[3]

يعتبر المشرع الجزائري البنك شخص معنوي أي المؤسسة أو شركة حيث تقوم بوظيفتها الاعتيادية التالية:

1-جمع الأموال من الغير بصفتها ودائع مهما كانت مدتها أو شكلها.

2-منح القروض مهما كانت مدتها أو شكلها.

3-القيام بعمليات الصرف والتجارة الخارجية مع مراعاة التشريع والتنظيم المعمول به في هذا المجال.

4-تسيير وسائل الدفع.

5-توظيف القيم المنقولة وجمع عوائدها والاكتساب بها وشرائها وبيعها.

6-تقديم الإرشادات والمساعدات وجميع الخدمات الكفيلة بتسهيل نشاط زبائن هاته البنوك وذلك مقابل اجر وعمولة.

---

[1] د.زينب حسين عوض الله ،**اقتصاديات النقود والمال** ،دار الجامعة الجديدة للنشر ، الاسكندرية 2007، ص 149

[2] حسين جميل البد يري،"**البنوك، مدخل محاسبي و إداري**"، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، طبع 2003 ، ص16

[3] قانون90 – 14 المتعلق **بقانون النقد والقرض** الصادر في10 /1990/04.

الفرع الثاني :نشأة وتطور البنوك

يعود الاصل التاريخي لنشأة البنوك التجارية الى عملية حفظ النقود التي كان يقوم بها بعض الصيغ كعمل اضافي وفرعي بجانب اعمالهم الرئيسية في صنع المجوهرات والتجارة فيها.

ولقد نشأت عملية حفظ النقود عند طائفة الصيغ بالذات لامتلاكهم خزائن قوية من الصلب يحفظوا فيها بضائعهم النفيسة .

وعندما يتسلم الصائغ وديعة يسلم صاحبها ايصال يحمل مقدارها وعند طلبها يتسلم الصائغ هذا الاصال ومن ثم يحصل على الرسم او عمولة من المودع نظير خدماته في عملية حفظ النقود[1]

أما تاريخ نشأة البنوك الحديثة فبدأ من منتصف القرن الثاني عشر للميلاد حيث تأسس أول بنك في مدينة البندقية عام 1157 م وبعد ذلك بنك برشلونة في 1401 م، ثم بنك ريالتو عام 1587 م بمدينة البندقية، ثم بنك أمستردام عام 1609 م ويعتبر هذا الأخير النموذج الذي اتخذته معظم البنوك الأوروبية بعد ذلك مع مراعاة ما أهلته اختلافات الظروف بين دولة وأخرى وهذا البنك هو أول من اصدر الأوراق البنكوت أما البنوك الأخرى التي تأسست بعد بنك أمستردام هو بنك هامبورغ بألمانيا 1816 م وبنك انجلترا عام 1694 م وبنك فرنسا الذي أسسه نابليون عام 1800 م ثم انتشرت البنوك بعد ذلك في أمريكا وغيرها من بلدان العالم[2].

[1] د.عبد الوهاب يوسف احمد، **التمويل وادارة المؤسسات المالية**،دار الحامد للنشر والتوزيع،الاردن2008،ص148

[2] شاكر القزويني ، **محاضرات في اقتصاد البنوك** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2001 ،ص 32

المطلب الثاني:انواع البنوك

يتكون الجهاز المصرفي من عدد من البنوك تختلف وفقا لتخصصها و الدور الذي تؤديه في المجتمع ويختلف الجهاز المصرفي من دولة لأخرى، وفقا لنظامها الاقتصادي ودرجة الحرية التي يتمتع بها هذا الجهاز في رسم خططه و سياساته و مدى حاجة الاقتصاد الوطني كنوع معين من البنوك.

أولا: البنك المركزي

البنك المركزي هو المؤسسة التي تتكفل بإصدار النقود في كل الدول،وهو المؤسسة التي تترأس النظام النقدي ، وهو يعتبر بنك البنوك وبنك الحكومة.[1]

بصفة عامة يوجد في كل دولة بنك مركزي يحتل قمة النظام المصرفي بسوقيه النقدي والمالي ،بحيث له القدرة على خلق النقود والتأثير في امكانيات البنوك التجارية.[2]

ويتميز البنك المركزي بالمميزات الثلاث الرئيسية التالية، والتي تمثل في نقس الوقت وظائفه الأساسية وهي:

أ - بنك الإصدار :فهو البنك الذي ينفرد بحق إصدار النقود الورقية" البنكوت "كما له الحق وحده بإصدار النقود المساعدة" المعدنية"،ويقوم البنك بوضع خطة الإصدار وحجم النقد المتداول ويشرف على تنفيذ الخطة وهو المسؤول عن تغطية العملة الورقية بالذهب والعملات الأجنبية.

ب - بنك البنوك

1-البنوك تحتفظ لديه بأرصدتها النقدية الفائضة عن حاجتها من حقوق وديون للبنوك فيما بينها وذلك عن طريق المقايضة.

2-تلجا إليه البنوك في حالة احتياجها للسيولة النقدية لإعادة خصم الأوراق التجارية التي سبق أن خصمتها هي.

3-يقوم بمساعدة البنوك بمد يد العون في أوقات الأزمات.

4-هو المقرض الأخير للنظام الائتماني.

ج -بنك الدولة:

1-هو مصرفها ومستشارها المالي وتحتفظ لديه بودائعها.

2-يقدم لها ما تحتاجه من قروض مختلفة الآجال.

3-يمسك حسابات الحكومة وتنظم عن طريق مدفوعاتها.

4-هو المشرف على الاتفاقيات المالية التي تعقدها الحكومة مع الخارج.

---

[1] الطاهر لطرش، **تفنيات البنوك**،ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثالثة ، 2004 ،ص11

[2] د .عبد الرحمن يسرى أحمد، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار الجامعية ، مصر، 2003 ، ص61

5-يتولى خدمة الدين العام.

6-يصدر القروض والسندات والحوالات وينظم تصريفها ويشرف على إطفاء القروض ودفع الفوائد.

7-هو الأداة الرئيسية لتنفيذ سياسة الدولة الاقتصادية وذلك عن طريق التحكم في سعر الفائدة وسعر الخصم واللجوء إلى سياسة السوق المفتوح .[1]

ثانيا: البنوك التجارية

وتسمى بنوك الودائع نسبة لان الجزء الاكبر من اموالها يتكون من ودائع الجمهور المختلفة ، وتقوم بتوظيف الاموال لمدة قصيرة لا تتجاوز سنة (ائتمان تجاري) ومن اهم امالها منح القروض وخصم الاوراق المالية وفتح الاعتمادات واصدار خطابات الضمان وتسهيل عملية الدفع بالانابة وغيرها.[2]

هي منشأة مالية متخصصة في التعامل في النقود و التي تسعى لتحقيق الربح، فهي المكان الذي يلتقي فيه عرض الأموال بالطلب عليها ، استقرت الخدمات التي تقوم بها البنوك التجارية بعد ان ظهر التخصص في الاعمال المصرفية واصبح لكل نوع منها اعمال محددة تقوم بها،في الخدمات التالية وتؤديها البنوك التجارية لعملائها أي المودعين فيها ومن بينها :[3]

- جذب الودائع و تقديم القروض.

-تقديم مجال الادخار سواء للأفراد و منشآت الأعمال أو المنشآت الحكومية.

-تقديم وسائل للدفع و الشراء و الخدمات مثل الودائع تحت الطلب أو الخدمات الجارية.

-تقديم خدمات مالية عالمية من خلال دخول البنوك التجارية في التجارة و التمويل الدولي.

-تقديم الخدمات الاستثمارية مثل التعهد بإصدار الأسهم و تصريفها للشركات المصدرة له.

-خصم الأوراق التجارية.

-شراء و بيع العملات و الأوراق المالية لحساب العملاء أو البنك ذاته[4]

ثالثا : بنوك الاستثمار

تقوم بنوك الاستثمار بأنشطة عديدة ووظائف معينة ،و تتضمن الوظيفة التقليدية لبنك الاستثمار قيام هذا البنك بدور الوسيط لتوجيه الأموال والمدخرات الفردية نحو شراء الأوراق المالية الجديدة ومن ثم بيعها في أسواق راس المال ويطلق هذه العملية ضمان الاكتتاب .

---

[1] 1 Hollier :Le marketing touisique ,que sais –je ? édition PUF ,5eme édition 1996 p64

[2] د.عبد الوهاب يوسف احمد، **التمويل وادارة المؤسسات المالية**، مرجع سابق، ص 147

[3] د–مجدي محمود شهاب ،**اقتصاديات النقود والمال** ،دار الجامعة الجديدة للنشر،الاسكندرية ،2000 ،ص 194 ص 195

[4] مُحَّد سعيد أنور سلطان .**إدارة البنوك** ،.دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، طبعة 2005 ، ص 140 ،ص139

رابعا : البنوك الصناعية

وهي مختصة في تمويل القطاع الصناعي ومهمتها ارشاد المشروعات الصناعية وتطويرها وذلك بمنحها القروض اللازمة.[1]

خامسا : بنوك أعمال

وهي بنوك ذات طبيعة خاصة وتقتصر عملياتها على المساهمة في تمويل وإدارة المنشآت الأخرى عن طريق إقراضها أو الاشتراك في رأسمالها أو الاستحواذ عليها فهي تعمل في سوق رأس المال ويتحكم في هذه البنوك البنك المركزي[2]

سادسا:البنوك الإسلامية

هي اجهزة مالية تستهدف التنمية وتعمل في اطار الشريعة الاسلامية ،وتلتزم بكل القيم الاخلاقية التي جاءت بها الشرائع السماوية ،وتسعى الى تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع .

اي انه مؤسسة نقدية مالية غير ربوية ،تبنى قواعده واسس عمله على العقيدة الاسلامية ،يقوم بدور الوساطة المالية من خلال جذب الموارد النقدية من افراد المجتمع وتوظيفها توظيفا فعالا وفق صيغ وادوات تمويلية تختلف بصفة شبه كلية عن تلك المتعارف عليها في البنوك التقليدية ،تعمل على استهداف التنمية وتحقيق التوازن بين العائد الاجتماعي والعائد الاقتصادي.[3]

المطلب الثالث: تطور النظام البنكي في الجزائر

إن ظهور خلل في تنظيم و أداء النظام البنكي الجزائري في سنة 1986 ، دفع بالسلطات العمومية الى التفكير في ادخال إصلاحات عميقة على هذا النظام ، هدفها اعطاؤه الأدوات الضرورية للعمل كمؤسسة تجارية . ولكن اصلاح النظام البنكي بمعزل عن اصلاح النظام الاقتصادي ككل لا جدوى من ورائه باعتبارهما معا يعتمدان على فلسفة واحدة .ولهذا كان التدرج في اصلاح النظام البنكي ليصل الى صورته الراهنة تكيفا مع الإصلاحات الشاملة للاقتصاد الوطني .

أ –الإصلاح النقدي لسنة1986

بدأت مسيرة الإصلاحات المالية والبنكية في الجزائر سنة 1962 لكن يمكن التسليم بأن الخطوة الفعلية في ذلك كانت إصلاحات عام 1971 المالية التي حملت رؤية جديدة لعلاقات التمويل وتحديد طرق التمويل الاستثمارات العمومية المخططة ،وفي عام 1978 تم التراجع عن مبادئ الإصلاحات 1971 حيث تم إلغاء

[1] د–عبد الوهاب يوسف احمد، **التمويل وادارة المؤسسات المالية** ،مرجع سابق،ص 147

[2] Hollier :Op cie p62

[3] بن ابراهيم الغالي،**ابعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الاسلامية**،دار النفائس للنشر والتوزيع ،الاردن ،الطبعة الاولى ،2018 ،ص19

تمويل المؤسسات بواسطة القروض البنكية متوسطة الأجل وحلت الخزينة محل البنوك في تمويل الاستثمارات العمومية المخططة بواسطة قروض طويلة الأجل .[1]

إصلاح جذري على الوظيفة البنكية وكان يهدف إلى توحيد الإطار القانوني الذي يسير النشاط الخاص بكل المؤسسات المالية مهما كانت طبيعتها القانونية، ومن أهم ما نص عليه هذا القانون ما يلي:

1-استعادة البنك المركزي لدوره كبنك البنوك.

2-وضع نظام بنكي على مستويين حيث تم الفصل بين البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض وبين نشاط البنوك التجارية.

3-استعادة مؤسسات التمويل دورها داخل نظام التمويل.

4-تقليل دور الخزينة العمومية في نظام التمويل.

5-إنشاء هيئات رقابة على النظام البنكي.

ب – قانون 1988 وتكييف الإصلاح

إن إصلاحات سنة 1986 والظروف الاقتصادية التي تعرضت لها الجزائر (انهيار أسعار البترول وسعر صرف الدولار) دفعت السلطات الجزائرية إلى تطبيق برنامج إصلاحي واسع مس مجموع القطاعات الاقتصادية بما فيها البنوك التجارية ، وهذا بموجب القانون رقم 88 / 01الصادر في 12 جانفي 1988 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية ولعل أهم المفاهيم التي جاء بها هذا القانون هي الاستقلالية والربحية والمردودية في البنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات وهذا باعتبار أن البنوك مؤسسات عمومية وبالتالي أصبحت البنوك تتمتع بكامل استقلاليتها من حيث منحها للقروض ودراستها للمشاريع ومتابعتها لديونها وتسيير لشؤونها الداخلية ، وهذا ما كان له الأثر على المشروعات الاقتصادية الجزائرية، ولكن من جهة أخرى يمكن القول أن النظام البنكي قبل إصلاحات 1990 لم يكن له أهمية معتبرة حيث كانت مهمته إدارية بحتة.

ج – إصلاح 1990 (قانون النقد والقرض90–10)

تفاديا لسلبيات المرحلة السابقة ، وتجاوزا لقصور الإصلاحات السابقة وتماشيا مع سياسة الانفتاح على اقتصاد السوق والاندماج في الاقتصاد العالمي جاء قانون النقد والقرض بموجب القانون رقم-10 90الصادر في 14 أفريل 1990 الذي يعكس أهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي بالإضافة إلى أنه أخذ بأهم أفكار القانونين السابقين (86 و88) وأهم ما جاءت به هذه الإصلاحات ما يلي:

[1] عبد اللطيف بلغرسة ,**دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تفعيل ادائها في ظل استراتجيات الاقتصاد الكلي بالنظر للاصلاحات المصرفية دورة تدريبية حول تمويل مؤسسات صغيرة و متوسطة وتطور دورها في اقتصاديات المغاربية** 25- ماي 2003 سطيف ص4

1-تعديل مهام البنوك حيث انتقل دورها من الرقابة إلى الوساطة.

2-إنشاء هياكل جديدة للرقابة البنكية.

3 -إلغاء مبدأ تخصص البنوك لفتح مجال المنافسة بين البنوك.

4 -إنشاء السوق النقدي والسوق المالي (بورصة الجزائر).

5-تقنين العلاقة بين البنك المركزي والخزينة العمومية.

6 -تفعيل العلاقة بين البنوك التجارية والمشروعات الاقتصادية. [1]

[1] الطاهر لطرش.**تقنيات البنوك**.مرجع سابق.ص195.ص196

المبحث الثاني :طرق تمويل الاستثمارالسياحي

ان البنوك التجارية لها دور أساسي في إمداد الإقتصاد بالأموال اللازمة لتنميته وذلك عن طريق تجميع الأموال من مصادر الإدخار المختلفة وفق أسس وقواعد معينة، سواء في مجال تجميع الأموال فالبنوك تقوم بإستثمارها وذلك بمنحها على شكل قروض للعملاء لإنشاء مختلف المشاريع سواء كانت جديدة أو من أجل تطويرها.

المطلب الأول : مفهوم التمويل ومصادره

الفرع الاول:مفهوم التمويل

تحتاج المؤسسة لرؤوس الأموال التي تغطي كل التدفقات النقدية الخارجية، والتي تفوق التدفقات الداخلية، وان الرصيد لا يكفي لتغطية العجز فإن المدير المالي يجد أن التمويل هو الركيزة الأساسية لإنشاء المؤسسة، وبالتالي يمكن تقديم التعاريف التالية:

التمويل لغة هو الإمداد بالمال واصطلاحا هو مجموعة الأعمال والتصرفات التي تمدنا بوسائل الدفع وكلما كان حجم التمويل كبيرا كلما كان العائد أو الربح اكبر.

"التمويل هو الإمداد برأس المال أو بقرض نقدي للحاجة إليه في تنفيذ الأعمال ويقال انه كافة الأعمال التنفيذية التي يترتب عليها الحصول على النقود واستثمارها في عمليات مختلفة تساعد على تعظيم القيمة النقدية المتوقع الحصول عليها مستقبلا في ضوء النقدية المتاحة حاليا الاستثمار والعائد المتوقع تحقيقه منه والمخاطر المحيطة به، واتجاهات السوق المالي"[1].

"التمويل هو عملية لتجميع مبالغ مالية وجعلها في حوزة المؤسسة بصفة دائمة ومستمرة من طرف المساهمين أو المالكين لهذه المؤسسة، وهو ما يسمى بتكوين رأس المال الجماعي ويتجسد هذا الأخير في الميزانية التي تحتوي على جانبيين ، الأصول يظهر استخدامات تلك الموارد التي يظهرها الجانب الآخر من الميزانية".[2]

" هو عملية تجارية تختص بكل ما يحدث في الشركة السياحية من العمليات المالية الهامة والتي تتصل مباشرة بالنقدية ويشمل على الاعمال التي يقوم بها المدير المالي المسؤول بالحصول على الاموال وادارتها لاستخدامها في الشركة السياحية."[3]

"التمويل هو كل المصادر الضرورية لإنشاء مؤسسة أو شركة وضمان سير نشاطها وكذا توسعها أي كل الموارد التي تجعل الشركة تنتج أكثر في ظروف أحسن مما يجعلها قادرة على تحقيق تدفقات نقدية"[4].

---

[1] الحجازي عبيد على احمد ، **مصادر التمويل** ، دار النهضة العربية ،2001 ص 3، ص 11

[2] توفيق حسن ، **الإدارة المالية – قرارات وسياسات التمويل في المشروع الاقتصادي** ، دار النشر سوريا، الطبعة 1 ، 1989 ،ص12

[3] موفق عدنان عبد الجبار الحميري ، **اساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة** ،الوراق للنشر والتوزيع،الطبعة 1 ، 2010، ص 35

[4] توفيق حسن ، الإدارة المالية ، **قرارات وسياسات التمويل في المشروع الاقتصادي** ، دار النشر سوريا ، الطبعة 1 ، 1989،ص 12

"التمويل هو تدبير الأموال أو الموارد اللازمة للقيام بالنشاط الاقتصادي ، وفي الأصل فإن الإنسان يمول أنشطته الاقتصادية من موارده الذاتية ولكن في أحيان كثيرة لا تكفي الموارد الذاتية لتمويل هذه الأنشطة خاصة في مجال إنشاء المشروعات وتشغيلها ، وهنا يتم اللجوء إلى الغير للحصول على التمويل ولذا فإن معنى الخاص للتمويل يعبر عن تقديم شخص ماله للغير حيث توجد فئة لديها مدخرات تسمى فئة الفائض، وفئة تحتاج إلى مال تعجز مواردها الذاتية عن تدبير كل ما تحتاجه وتسمى فئة العجز المالي".[1]

الفرع الثاني :مصادر التمويل

1- مصادر التمويل قصير الاجل : لكي يتم اختيار مصدر التمويل القصير الاجل المناسب يجب الاخذ بعين الاعتبار خمسة نقاط اساسية :

1- التكلفة : والتي يعبر عنها بمعدل الفائدة السنوي اي انه يجب اختيار المصدر الاقل تكلفة بالمقارنة بالبدائل الاخرى مع عدم اغفال العوامل الاخرى التي لها تاثير في بعض المواقف على عملية الاختيار .

2- اثر المصدر على نسبة المديونية : قد يترتب على استخدام بعض المصادر التاثير على مستوى المديونية للشركة بالمقارنة بالمصادر الاخرى ،فتجاوز المديونية لمستوى معين يؤثر على مقدرة الشركة في الحصول على اموال اضافية ويرفع من تكلفة هذه الاموال .

3- مدى الوثوق والاعتماد على المصدر في توفير احتياجات الشركة : حيث تتفاوت هذه المصادر من حيث امكانية الاعتماد عليها في الحصول على الاموال عندما تدعو الحاجة اليها وفي الوقت المناسب ، الامر الذي ينطلب المفاضلة بين هذه المصادر .

4- القيود المفروضة على استخدام المصدر: قد يكون لبعض المقرضين المقدرة على فرض قيود على الشركة اكثر من غيرهم فقد تكون هذه القيود في شكل وضع حد اقصى على ما يتم توزيعه من ارباح ، وعلى المكافات، والانفاق الراسمالي .

5- المرونة: فقد تكون بعض المصادر اكثر مرونة من غيرها بحيث يمكن للشركة ان تحصل على او تسدد جزء من ديونها.

ويصنف التمويل القصير الاجل الى مجموعتين:

-التمويل قصير الاجل التلقائي:حيث يتم ويتولد تلقائيا خلال دورة التشغيل للشركة، ولا يحمل عادة معدل فائدة اسمي ، فمثلا اوراق الدفع تنشا تلقائيا طالما ان الشركة تشتري الخامات والمواد الاولية بالاجل ومن بين التمويل التلقلئي نجد الائتمان التجاري .

[1] محمد عبد الحليم عمر ، **التمويل عن طريق القنوات التمويلية غير الرسمية ، الدورة التدريبية حول تمويل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصادية المغاربية**، 28 ماي 2003 ، سطيف ، ص3

-التمويل قصير الاجل الاتفاقي او التفاوضي : فهو يتم بناءا على اتفاق ومفاوضات شخصية وعادة يكون محدودا في حجمه، ويحمل معدل فائدة اسمي وتعتبر القروض المصرفية مثالا لذلك.
يوجد امام الكثير من الشركات بدائل عدة للتمويل قصير الاجل للمفاوضة والاختيار من بينها ، فمثلا قد تفضل الشركة الحصول على قرض بضمان احد الاصول كاوراق القبض او المخزون السلعي او بيع اوراق القبض الى بيوت الخصم ، فلكل من هذه الاشكال تكلفته وشروطه ومن امثلة هذا التمويل الاتمان المصرفي [1].

2 **مصادر التمويل طويل الاجل** :تتمثل مصادر التمويل طويلة الاجل اساسا في الاسهم العادية والارباح المحتجزة ، والاسهم الممتازة ، والقروض طويلة الاجل بما فيها السندات .[2]

وكذا التوظيفات الخاصة وهي عبارة على قروض مباشرة لمنظمات الاعمال حيث تتجاوز مدتها خمسة عشرة عاما.

ومن خصائص التمويل طويل الاجل :

1-استهلاك الدين :والذي يعني الحق في السداد التدريجي خلال مدة القرض

2-بالنسبة للقروض لاجل الممنوحة من البنوك التجارية فهي ذات تاريخ استحقاق خلال خمس سنوات او اقل، اما بالنسبة للقروض التي تمنحها شركات التامين فهي تتراوح بين خمس سنوات و خمسة عشرة سنة .

3-الضمان : حيث غالبا ما يتطلب هذا النوع من القروض ضمان وذلك بتقديم احد الاصول كرهن او عقار او الة .

4-توجد حوافز اضافية تقدم للمستثمرين مثل الحق في شراء اسهم عادية ، فغالبا ما يكون هذا الحق مرفقا بالسندات التي تحمل مثل هذا الحق.[3]

المطلب الثاني :الدور التمويلي و الخدمي للبنوك

ينبع هذا الدور الخدمي للبنوك من القدرة التي امتلكتها خلال السنوات الماضية في استيعاب التجارب والخبرات والمستحدثات في الصناعة المصرفية والمالية حيث انه قام برصد آخر التطورات في التكنولوجيا المصرفية وقام بتطبيق العديد من برامج لإعادة تأهيل وتدريب العاملين في أقسامها المختلفة لاستيعاب هذه التطورات بما يخدم تطور العمل المصرفي والمالي [4].

---

[1] د-عبد الغفار حنقي،**اساسيات التمويل والادارة المالية**، الدار الجامعية ،الاسكندرية ، 2007 ، ص 447 ، ص448 ،ص449

[2] د-منير ابراهيم هندي ، **الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل** ، منشاة المعارف، الاسكندرية، 1998 ، ص 12 ، ص13

[3] د-عبد الغفار حنقي، **اساسيات التمويل والادارة المالية**، نفس المرجع ، ص 475 ، ص476

[4] بنك الاسكندرية ،**دراسة عن التاجير التمويلي** ،ص 7

ويمكن تحديد الدور الخدمي للبنوك لقطاع السياحة فيما يلي:

لقد قامت البنوك بإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية والمالية للفرص والمشروعات الاستثمارية السياحية التي تتكشف أمامها وبذلك يكون هناك فيض دائم لهذه الدراسات تنتظر التمويل والتنفيذ لتأخذ شكل شركات مساهمة تعمل في مجالات حيوية[1].

ومن المعروف أن هذه الدراسات تمر بمراحل ثلاث هي:

- مرحلة نشوء فكرة المشروع الجديد.
- مرحلة إجراء دراسات جدوى له.
- مرحلة القيام بالخطوات اللازمة لإخراج المشروع إلى حيز الوجود فيما لو توفر له التمويل وتم تدبير المساهمين فيه.

الترويج حيث تقوم البنوك بالترويج وبشكل منظم للفرص الاستثمارية السياحية ذات الجدوى والعمل على تسويقها لغرض تشجيع المستثمرين من الأفراد والشركات والمؤسسات للإقبال عليها وتنفيذها.

وهذا الترويج يشمل مبادرة البنوك للإفصاح من خلال المعلومات الملائمة عن جدوى هذه الفرص الاستثمارية ومواقعها والمردود المتوقع منها والخدمات التي يقدمها البنك إذا كان هناك إقبالا عليها.

والى جانب ذلك فإن البنوك تلعب دورا ايجابيا أيضا من خلال المبادرة مرة أخرى في تقديم النصح والمشورة لمن يتقدم إليها بطلب فيما يتعلق بهذه الفرص الاستثمارية خاصة لما يتوافر لدى البنوك من مخازن للمعلومات المعاصرة حول التطورات والظروف المحيطة بالسياحة في العالم.

تقوم البنوك بتوفير التجارب والخبرات المصرفية إذا كان هناك مشروع سياحي جاري خصخصته وذلك حيث يقوم بعمل الدراسات والاستشارات اللازمة لضمان حسن سير هذه العملية واقتراح السبل الملائمة لتوفير مصادر التمويل المناسبة لتسهيل تلك العمليات.

كما أن البنوك هي في موقع يمكنها من الإسهام في المشروعات السياحية الجديدة خاصة إذا كانت هي المبادرة أصلا لدراسة جدواها وإجراء الاتصالات مع الجهات والمصالح المملوكة لها وهنا قد تأخذ تلك المشروعات شكل الشركات المساهمة.

ومن المرجح أن تتقارب نسب المساهمة التي يدخل بها البنك تبعا لحجم الاستثمار المطلوب والمجال الذي يعمل فيه المشروع ومدى كون نشاطه جديدا أو معروفا . [2]

وبالإضافة إلى ما سبق فإن البنوك تقوم بتقديم العديد من الخدمات المصرفية الأخرى لخدمة قطاع السياحة ونذكر منها على سبيل المثال ما يلي:

---

[1] مجلة المصارف العربية ، العدد 205 ، المجلد الثامن عشر ، يناير 1998 ، ص9

[2] احمد حسن الزهرى، **التمويل والادارة المالية** ، مطبعة النسر الذهبي ، القاهرة ، 1996 ،ص 117

1-إصدار الشيكات السياحية:

وتعتبر هذه الشيكات من أكثر الوسائل استخداما لدى السائحين حيث أنها تمد السائح بوسيلة تبادل نقدي مقبولة وسهلة.

وهناك العديد من المؤسسات المالية التي تقوم بإصدار هذه الشيكات السياحية ومن أمثلتها مؤسسة الخدمات المالية العربية والتي يمتلكها 55 مصرفا كما أنها تقوم بإصدار كروت الائتمان السياحية.[1]

2-أوامر التبادل السياحية:

وهذه لا تختلف من حيث الغرض عن الشيكات السياحية إلا أنها تختلف من حيث المظهر وأيضا:

-ذات قيم اكبر من الشيكات السياحية.

-لونها يختلف عن الشيكات السياحية.

-ويمكن استبدالها بالشيكات السياحية.

3-خطابات الاعتماد السياحية:

ولهذه الخطابات أهمية كبيرة بالنسبة للسائح الذي يرغب في نقل مبالغ كبيرة فإذا كان السائح متجها لزيارة عدة دول فإنه يشتري اعتمادا مقوما بعملة بلده ويجرى التحويلات اللازمة إلى العملة التي يريدها على حسب حاجته أما إذا كان متجها إلى دولة معنية بالذات دون غيرها فإنه يشتري خطاب اعتماد مقوما بعملة هذه الدولة متفاديا بذلك تقلبات أسعار الصرف .[2]

4-الكروت الائتمانية السياحية:

لقد قامت البنوك بإصدار هذه البطاقات أو الكروت الائتمانية السياحية حيث أصبحت بديلا عن العملات وكذلك الشيكات وهذا النوع من الخدمات كان له أهمية كبيرة جدا لخدمة السياحة وهناك أنواع عديدة من هذه الكروت نذكر منها:

-الفيزا كارد

-الماستر كارد

وجميع الخدمات السابقة التي تقدمها البنوك نجد أن السائح يحتاج إليها في تنقلاته حيث انه يحتاج إلى وسيلة سهلة ومضمونة لمواجهة نفقات إقامته في البلد التي يزورها .[3]

[1] مصطفى زيتون ، **كتاب الاحصاء السياحي** ، مكتبة الاهرام ، 2001 ، ص 22

[2] مصطفى زيتون ، **كتاب الاحصاء** ، نفس المرجع ، ص 25

[3] مصطفى زيتون ، **كتاب الاحصاء** ، مرجع سابق ، ص 27

ولما كانت أغراض السياحة تختلف ما بين سياحة وزيارة وعلاج وتجارة ومباشرة أعمال وغير ذلك فإن وسيلة إنفاق السياح تتغير وتتباين تبعا لذلك كما تختلف على حسب الجنسية إذ لكل جنسية وسيلة تفضلها ولكل غرض طريقة مناسبة.

وإجمالا للخدمات التي تقوم بها البنوك في مجال السياحة فإنها قامت بإنشاء العديد من المشروعات السياحية هدفها الأول والرئيسي تنشيط السياحة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر الأتي:

-إنشاء شركة سياحية لتقديم كافة الخدمات السياحية بغرض تنشيط التسويق السياحي.

-شركة للنقل السياحي البري لتنشيط حركة نقل أفواج السائحين الوافدين خاصة السائحين العرب بما ينعكس على تخفيض تكلفة الدولة.

-إنشاء شركة للطيران تهدف إلى دعم الطيران العارض بين الدول التي يتوافر فيها مقومات الجذب السياحي.

-إنشاء شركة للاستثمار الفندقي تقوم بإنشاء الفنادق والقرى السياحية الأمر الذي يساهم في تدعيم الطاقة الفندقية.

وضمن هذا الإطار أيضا بادرت البنوك إلى تشجيع السياحة عن طريق المبادرة في إقامة لقاءاتها المهمة في المناطق الأثرية.

المطلب الثالث :مشاكل تمويل الاستثمار السياحي

يسفر عادة تحليل وتقييم البنك لدراسة الجدوى المقدمة له من إدارة المشروع طالب التمويل عن بعض ملاحظات تتفاوت في أهميتها وفي درجة تأثيريها على قرار البنك بشان التمويل.[1]

فقد يتضح من مراجعة بنود التكاليف الاستثمارية للمشروع انه لم يأخذ في الاعتبار بطريق السهو أو الخطأ تكلفة بعض العناصر ، أو أن بعضها قد قدر بأقل من الواجب ، أو انه لم تتخذ الاحتياطات المناسبة لاحتمال ارتفاع الأسعار وفقا للمؤشرات الاقتصادية المتاحة [2] .

ومن أمثلة ذلك عدم إدخال مصروفات التدريب وتجارب التشغيل بدقة ضمن مصروفات ما قبل التشغيل أو عدم الأخذ في الحسبان تكلفة إنشاء مباني سكنية أو وسائل انتقال للعمال رغم بعد موقع المشروع أو عدم توافر سبل ميسرة للمواصلات ، أو تقدير تكاليف توصيل المرافق العامة للمشروع بأقل من اللازم ، أو عدم الاحتياط المناسب للارتفاع أسعار تكلفة بعض الأصول كالمباني و الانشآت والمعدات أو لمواجهة تقلبات أسعار الصرف للعملات المستخدمة في سداد قيمة الآلات في حالة الشراء بعملات غير عملة القرض

[1] مُحَّد عثمان اسماعيل ، **التمويل والادارة المالية في المنظمات الاعمال** ، دار النهظة العربية ، القاهرة ، 1995 ، ص 286

[2] مصطفى رشدي شيحة ، **اقتصاديات النقود والمصارف والمال** ، دار المعارف الجامعية الاسكندرية ،1996 ، ص 171

المطلوب للمشروع ،أو عدم الدقة في حساب فئات الرسوم الجمركية المستحقة على الأصول المستوردة من الخارج ، أو تقدير تكلفة التمويل بأقل من الواجب .[1]

وقد تبين وجود اختلاف في هيكل التمويل لتغيير حجم التكلفة الاستثمارية الأمر الذي قد يتطلب تعديل حجم كل من الأموال المطلوب اقتراضها وتلك الممولة من أصحاب المشروع للوصول إلى علاقة مقبولة من الناحية التمويلية .

وفي مجال مراجعة إيرادات المشروع قد تبين أن هناك مغالات في تحديد سعر بيع منتجات المشروع أو أن دراسة السوق لم تأخذ في الاعتبار بدقة ظروف المنافسة من بعض المشروعات التي على وشك الافتتاح وقد يكون هناك تفاؤل في حساب تدرج الطاقة الإنتاجية للتشغيل على مدار العمر الإنتاجي للمشروع أو خطأ في احتساب تكاليف التشغيل.

ويتطلب الأمر من البنك في الأحوال السابقة وما يماثلها تصويب دراسة الجدوى المقدمة إليه في ضوء ما توصل إليه فحصه من ملاحظات وفي بعض الحالات يعاد حساب التكاليف الاستثمارية للمشروع وهيكل التمويل وتصوير قوائم الدخل والتدفقات النقدية ويتبع إجراء هذه التعديلات إعادة حساب المؤشرات المختلفة للربحية وأهمها إيجاد الفترة الزمنية لاسترداد التكلفة الاستثمارية للمشروع والقيمة الحالية لصافي التدفقات بمعدل خصم بعكس تكلفة الفرصة البديلة، وحساب معدل العائد الداخلي للاستثمار .[2]

تواجه البنوك مشكلة الاختيار عند اتخاذ القرارات التمويلية والمفاضلة بين فرص الاستثمار المختلفة آخذة في الاعتبار ما تسعى إليه من استخدام الموارد المتاحة بكفاءة لانجاز اكبر عدد من الأهداف المطلوب تحقيقها في ظل السياسة الاستثمارية والأولويات المحددة لها، وكلما جاءت القرارات الاستثمارية التي تتخذها هذه البنوك سليمة كلما أدى ذلك إلى نجاح عملية التنمية ومن اجل ذلك فإنها تعتمد أساسا على دراسات الجدوى لتقييم المشروعات وتحليا ربحيتها التجارية .[3]

[1] د.ابراهيم مختار ، **التمويل المصرفي –مناهج لاتخاذ القرارات –** ،مكتبة الانجلو المصرية ،سنة1987 ، ص 272

[2] سعيد توفيق عبيد ،**الادارة المالية** ، مكتبة عين الشمس ،القاهرة ،ص 156

[3] ابراهيم مختار ، **التمويل المصرفي –مناهج لاتخاذ القرارات –** مرجع سابق، ص273

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق وما أوردناه في هذا الفصل ان البنوك تأخذ بعين الاعتبار عاملين هما مدى قبول المشروع من ناحية الربحية التجارية، وما يحققه الاستثمار للاقتصاد القومي من ناحية أخرى فالبنك لا يحقق أغراضه في التنمية إذا كرس جهود ورأسماله المحدد للمشروعات ذات الجدوى من ناحية تحقيق الربحية التجارية فقط، كما انه لا يستطيع أن يتجاهل كليا وضعه كمؤسسة مالية عليه أن يحافظ على رأسماله في مواجهة المخاطر المختلفة وتوزيع عائد مناسب على أصحاب رأس المال وذلك لتفعيل ونشيط السياحة خاصة.

وبالتالي لا يوجد مقياس واحد أو قاعدة يمكن تطبيقها بشكل كامل وواضح في مجال اختيار الاستثمارات للتمويل لأن الأهداف والسياسات المطلوب تحقيقها تختلف من بنك لآخر ومن وقت لآخر ولما كانت البنوك تهتم بالنتائج المالية للاستثمار وأثرها على نتائج أعمالها فإنها دراسات جدوى للمشروع من اجل تحليل الخطر والعائد المتوقع ومدى سلامة المشروع من الناحيتين الفنية والمالية وقيمة سيولة الأصول المتاحة كضمان.

الفصل التطبيقي :

دور البنوك في تنشيط السياحة

– دراسة حالة ولاية بسكرة –

البنك الوطني الجزائري وكالة بسكرة

الفصل التطبيقي :دور البنوك في تنشيط السياحة –دراسة حالة ولاية بسكرة-البنك الوطني الجزائري وكالة بسكرة

تمهيد:

لقد تميز عالمنا المعاصر بصناعة السياحة، وقد سعت كثير من الدول إلى الاهتمام بالإستثمار السياحي لمزاياه الإيجابية المتعددة في المجالات الإقتصادية، والإجتماعية، والثقافية، والبيئية وقد صارت السياحة ذات أثر فاعل في دعم الإقتصاد العالمي وتنشيط حركة الإستثمار مما أدى إلى إيجاد فرص عمالة جديدة متزايدة سنويا.

وإقامة أي مشروع مرهون بالدرجة الأولى بمدى توفره على التمويل اللازم ،وفي ظل عدم كفاية المدخرات الذاتية خصوصا لدى الشباب ،فقد أنشأت عدة أجهزة من أجل تقديم لهم الإعانات المختلفة لتشجيعهم على إقامة المشاريع وفي قطاعات مختلفة و حتى في قطاع السياحة ، ومن بين هذه الأجهزة المستحدثة في المجال السياحي ، الوكالة الوطنية للتنمية السياحية و المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية بالإضافة إلى الهيئات التي أنشأت من أجل دعم الاستثمار نذكر منها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و التي تمنح تسهيلات في شكل إعفاءات جبائية وشبه جبائية وذلك ضمن شروط محددة ، بالإضافة إلى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ، و اللذان تكون إعانتهما في شكل مساهمة في تحمل نسبة معينة من تكلفة المشروع ضمن شروط محددة أيضا ،وكذلك البنوك التجارية التي تساهم بدورها في منح التمويل البنكي من أجل تسهيل عملية الاستثمار.

ومن أجل معرفة مدى تطابق هذه الجوانب النظرية بشأن مساهمة الوكالات البنكية في تمويل الاستثمارات خصوصا السياحية منها من الجانب التطبيقي توقفنا على المعلومات المقدمة من طرف مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية بسكرة وكذا على معطيات البنك الوطني الجزائري – وكالة بسكرة - ،و سنتناول مختلف الجوانب المرتبطة بالتمويل من خلال تقسيم الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول:الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة.

المبحث الثاني:نتائج الدراسة و مناقشتها

المبحث الأول:الطريقة و الأدوات المستخدمة

سنحاول من خلال هذا المبحث عرض منهج الدراسة المستخدم، ومجتمع الدراسة و عينتها، وأدوات الدراسة ومصادر الحصول على المعلومة،والمعالجات الإحصائية المستخدمة.

المطلب الأول :الطريقة المتبعة في الدراسة

الفرع الأول:منهج المتبع في الدراسة:اعتمدت الدراسة على الأسلوب التحليلي الوصفي،حيث تهدف إلى تحليل ووصف المعلومات المقدمة من طرف مديرية السياحة ةالصناعة التقليدية و البنك الوطني الجزائري .

الفرع الثاني:مجتمع وعينة الدراسة

1- مجتمع الدراسة:يتكون مجتمع الدراسة يتكون من الاستثمارات السياحية بالجزائر وكيفية حصولها على تمويل من القطاع المصرفي.
2- عينة الدراسة:حيث أن العينة الممثلة لهذا المجتمع الاستثمارات السياحية لولاية بسكرة، التمويل المصرفي .

الفرع الثالث:مصادر الحصول على المعلومة والمعطيات

لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة الحالي، فقد تم اللجوء إلى جمع البيانات من خلال إجراء مجموعة من المقابلات (عبر الهاتف بسبب الظروف الراهنة) مع كل من:أعوان مديرية السياحة و الصناعة التقليدية ببسكرة، أعوان البنك الوطني الجزائري وكالة بسكرة ، بحيث أن هذه الهيئات ترتبط بشكل مباشر مع المستثمر السياحي.

المطلب الثاني :ادوات الدراسة

لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة الحالي فقد تم اللجوء إلى جمع البيانات الأولية من خلال المقابلة.

اما فيما يخص الأدوات الاحصائية تم الاعتماد على برنامجEXCEL في ترجمة المعطيات.

المبحث الثاني : نتائج الدراسة و تحليلها

المطلب الاول: بالنسبة لمديرية السياحة والصناعة التقليدية [1]

1-التعريف بمديرية السياحة والصناعة التقليدية:

***نبذة عن تطور مديرية السياحة و الصناعة التقليدية:**

ويرجع أول إنشاء للمديرية للمرسوم التنفيذي رقم 95-26المؤرخ في 1995/0/29 المتضمن إنشاء المصالح الخارجية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية ، حيث أنه قبل هذا التاريخ كانت المديرية عبارة عن مفتشية وعدل وتمم المرسوم 95-26 بالمرسوم التنفيذي رقم 376-2000 المؤرخ في 2000/11/22 المتضمن إنشاء المصالح الخارجية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية.

بعد ذلك انفصلت السياحة عن الصناعة التقليدية،حيث انضمت الصناعة التقليدية إلى قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03-442 المؤرخ في 2003/11/29 المتضمن إنشاء مصالح خارجية في وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والصناعة التقليدية وتحديد مهامها وتنظيمها.

-أما السياحة ، انضمت إلى قطاع البيئة وتهيئة الإقليم، و أنشئت مديرية السياحة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05- 216 المؤرخ في 11يونيو 2005 والمتضمن إنشاء مديرية السياحة بالولاية.

أنشئت مديرية السياحة والصناعة التقليدية بصورتها الحالية تطبيقا للمرسوم التنفيذي رقم 10-257 المؤرخ في 20أكتوبر 2010 المتضمن إنشاء المصالح الخارجية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية ويحدد مهامها وتنظيمها حيث تضم ثلاث (3) مصالح :

- مصلحة السياحة.
- مصلحة الصناعة التقليدية.
- مصلحة الإدارة و الوسائل.

وحسب القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 20 ماي 2012 ، والذي يحدد تنظيم مديرية السياحة والصناعة التقليدية إلى مكاتب.

تضم مصلحة السياحة مايأتي :

- مكتب متابعة الاستثمار والتهيئة السياحية.
- مكتب دعم تنمية السياحة والإحصاء.
- مكتب مراقبة النشاطات السياحية والفندقية والحمامات المعدنية.

تضم مصلحة الصناعة التقليدية مايأتي :

[1] رئيس مصلحة السياحة ،مديرية السياحة والصناعة التقليدية بسكرة

- مكتب تنمية الصناعة التقليدية والحرف.
- مكتب الدراسات والإحصاء.
- مكتب مراقبة نشاطات الصناعة التقليدية والمهن.

وتضم مصلحة الإدارة والوسائل مايأتي:

- مكتب المستخدمين والتكوين.
- مكتب الميزانية والمحاسبة.
- مكتب الوسائل العامة.

الشكل رقم (01) الهيكل التنظيمي لمديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية بسكرة

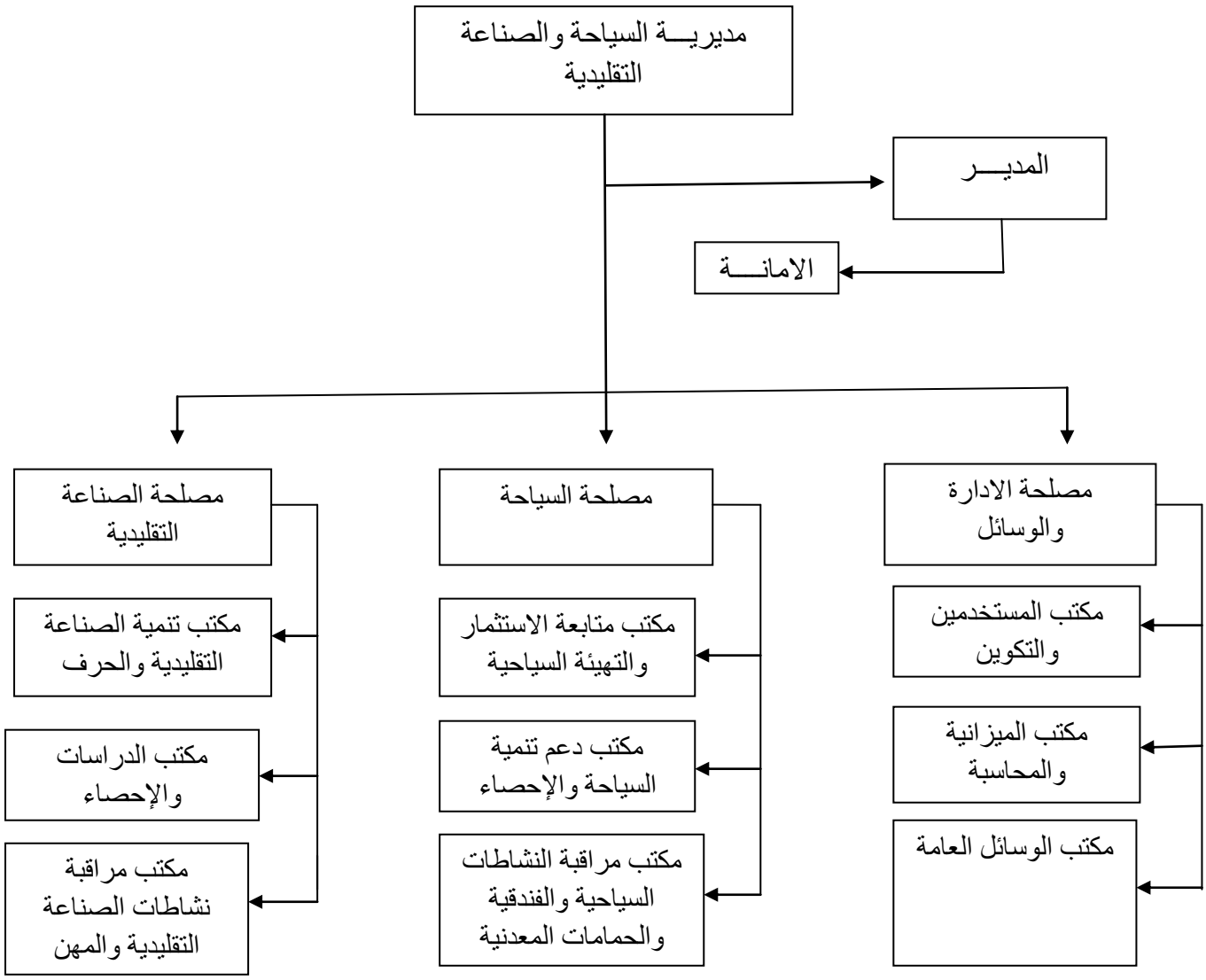

المصدر :من اعداد الطالبة بناءا على المعلومات المقدمة من طرف مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية بسكرة

مهام المديرية

بمقتضى أحكام المرسوم التنفيذي رقم: 10-257 المؤرخ في: 20 أكتوبر 2010 السالف الذكر فإن مديرية السياحة والصناعة التقليدية تكلف بالمهام التاليـة:

-المبادرة بكل إجراء من شأنه إنشاء محيط ملائم ومحفز لتنمية النشاطات السياحية

-متابعة تطابق النشاطات السياحية لمقاييس التسيير وقواعد ممارسة النشاطات السياحية

-المساهمة في تحسين الخدمات السياحية لاسيما تلك التي لها صلة بالنظافة وحماية الصحة والأمن

-توجيه ومتابعة ، بالتنسيق مع الهيئات المعنية ، مشاريع الاستثمار السياحي

-إدماج النشاطات السياحية ضمن أدوات تهيئة الإقليم والعمران وتثمين المواقع السياحية

-السهر على التنمية المستدامة للسياحة المحلية من خلال ترقية السياحة البيئية والسياحة الثقافية والتاريخية

-جمع وتحليل وتوزيع المعلومات والمعطيات الإحصائية حول النشاطات السياحية وإعداد بطاقات ووثائق تتعلق بالقدرات السياحية والحموية المحلية

-تشجيع ظهور طلبات سياحية متنوعة وذات نوعية وكذا ترقية وتسويق المنتوجات السياحية المحليـة

-دعم وتنمية نشاطات المتعاملين والهيئات والجمعيات المتدخلة في السياحة والحمامات المعدنية

-السهر على تلبية حاجات المواطنين وطموحاتهم في مجال السياحة والاستجمام والتسلية

-ضمان تنفيذ ميزانية التسيير والتجهيز

1- في مجال السياحة :

– إعداد مخطط عمل سنوي يتعلق بالنشاطات السياحية والتنمية السياحية

– المبادرة بكل إجراء من شانه إنشاء محيط ملائم ومحفز للتنمية المستدامة للنشاطات السياحية المحلية

– السهر على التنمية المستدامة للسياحة من خلال العمل على تثمين القدرات المحلية

– تشجيع بروز عروض سياحية متنوعة وذات نوعية

– تنفيذ برامج وتدابير ترفيه وتطوير النشاطات السياحية والحمامات المعدنية وتقويم نتائجها

– جمع وتحليل وتزويد آلية الرصد الإحصائية للقطاع في مجال المعلوماتية والمعطيات الإحصائية حول النشاطـــــات المرتبطة بالاقتصاد السياحي والحمامات المعدنية وضمان نشرها وإعداد الحصائل الثلاثية والسنوية للنشاط السياحي

– المساهمة مع القطاعات المعنية في ترقية الشراكة الوطنية والأجنبية لاسيما في مجال الاستثمار وتكوين الموارد البشرية

– إدماج النشاطات السياحية ضمن أدوات تهيئة الإقليم والعمران وتثمين مناطق مواقع التوسع السياحي

– توجيه مشاريع الاستثمار السياحي ومتابعتها بالاتصال مع الهيئات المعنية

– السهر على مطابقة النشاطات السياحية وتطبيق القواعد ومقاييس الجودة المقررة في هذا المجال ، لتحسين الخدمات السياحية سيما النظافة حماية الصحة الأمن.

– السهر على تلبية حاجيات المواطنين وتطلعات السواح في مجال الراحة والاستجمام والترفيه

– ضمان تنفيذ ميزانية التجهيز والتسيير في جانبه السياحي

– ضمان متابعة تنفيذ عمليات الدعم بعنوان صندوق دعم الاستثمار وترقية وجودة النشاطات السياحية

– المشاركة في إعداد وتتنفيذ تمويل النشاطات السياحية بصناديق الجنوب والهضاب العليا

– تنشيط و تأطير المصالح الخارجية و الفضاءات الوسيطة والحركة الجمعوية التي تنشط في السياحة على المستوى المحلي.

2- في مجال الصناعة التقليدية :

-إعداد مخطط عمل سنوي ومتعدد السنوات يتعلق بتطوير نشاطات الصناعة التقليدية وكذا الحصائل الثلاثية والسنوية وجميع المعطيات الإحصائية وضمان توزيعها .

– المبادرة بكل إجراء من شأنه خلق جو ملائم للتنمية المستدامة لنشاط الصناعة التقليدية .

– المساهمة في حماية تراث الصناعة التقليدية والمحافظة عليه ورد الاعتبار له.

– السهر على تطبيق و احترام القوانين والتنظيمات والمقاييس والنماذج المتعلقة بالجودة في ميدان الإنتاج وممارسة أنشطة الصناعة التقليدية .

– المشاركة في متابعة تنفيذ عمليات الدعم بعنوان الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية .

– المشاركة في إعداد وتنفيذ تمويل نشاطات الصناعة التقليدية بصناديق الجنوب والهضاب العليا.

– المشاركة في جهود إدماج نشاطات الصناعة التقليدية في المنظومة الاقتصادية المحلية.

– تدعيم أعمال المنظمات والتجمعات المهنية والجمعيات و الفضاءات الوسيطة الناشطة في ميدان الصناعة التقليدية .

– المبادرة بالتحقيقات والدراسات ذات الطابع التقني والاقتصادي والاجتماعي المتعلقة بتقييم الأنشطة الحرفية .

– تأطير التظاهرات الاقتصادية من أجل ترقيه الصناعة التقليدية والحرف وتنشيطها .

– ضمان تنفيذ ميزانية التجهيز والتسيير المسجلة بعنوان الصناعة التقليدية .

- الهياكل والمؤسسات السياحية الموجودة بالولاية :

1-1- الهياكل السياحيــة :

*** وكالات السيـاحة والأسفار:**

تنشط عبر تراب الولاية ستة وأربعون (46) وكالة قيد الاستغلال، توفر 136 منصب شغل منها 85 منصب دائم و 51 منصب مؤقت.

*** الحضيرة الفندقية لولاية بسكرة:**

إن مجموع المؤسسات الفندقية بالولاية تقدر بـ 25 مؤسسة فندقية بقدرة استيعاب إجمالية تقدر بـ 1052 غرفة و2293 سرير، مقسمة إلى 03 فنادق مصنفة، 17 فندق في طور التصنيف و05 هياكل معدة للفندقة توفر 428 منصب دائم و 80 منصب مؤقت.

*** النشاط الحموي:**

إن النشاط الحموي و إمكانياته أداة اقتصادية هامة، و أصبح الاستشفاء والعلاج بالمياه المعدنية متبنى من طرف أغلب الأوساط الطبية و تعرف ولاية بسكرة نشاطا حمويا مميزا نظرا للإقبال الكبير على التداوي بمياهها الحموية ذات الخصائص العلاجية المتنوعة من خلال محطاتها الحموية الثلاثة.

يتركز النشاط الحموي في ثلاث محطات حموية: المحطة الحموية حمام الصالحين (بسكرة)، الحمام المعدني البركة (الحاجب)، بالإضافة إلى دخول المحطة الحموية سيدي يحي.

واقع مشاريع الاستثمار السياحي في ولاية بسكرة

في إطار تشجيع الاستثمار السياحي الخاص في مجال السياحة ومرافقة المستثمرين لتجسيد مشاريعهم السياحية التي ستساهم في مضاعفة طاقة الإيواء واستحداث مناصب شغل مباشرة وغير مباشرة على مستوى الولاية تحصي ولاية بسكرة:

عدد المشـــــــاريع: 68

طـاقة الاستيعاب: 13942 سرير

عدد مناصب الشغل: 6225 منصب شغل

آفاق قطاع السياحة و الصناعة التقليدية بالولاية

* العمل على الوصول إلى طاقة استيعاب تقدر بحوالي 8000 سرير في المدى المتوسط وحوالي 13 ألف سرير على المدى الطويل.

* تشجيع و ترقية الاستثمار السياحي عن طريق تقديم كل التسهيلات للمستثمرين.

* إعادة الاعتبار للمناطق و المواقع التاريخية، الأثرية، و الطبيعية ذات الجذب السياحي (جلب استثمارات).

* تهيئة المسالك و المواقع السياحية و تنويعها بما يتوافق مع التنوع الطبيعي و الثقافي بالولاية مما يشجع الاستثمار فيها.

* التركيز على قطاع الإعلام و الاتصال للترويج السياحي واستخدام مختلف أنواع التكنولوجيا الحديثة بما في ذلك وسائط التواصل الاجتماعي من أجل الوصول إلى ترقية السياحية فعلية.

طلبات الاستثمار السياحي

عدد المشـــــــاريع: 62

طـاقة الاستيعاب: 12704 سرير

عدد مناصب الشغل: 5803 منصب شغل

الشكل البياني رقم (01) : يوضح طالبي الاستثمار بقطاع السياحة بولاية بسكرة

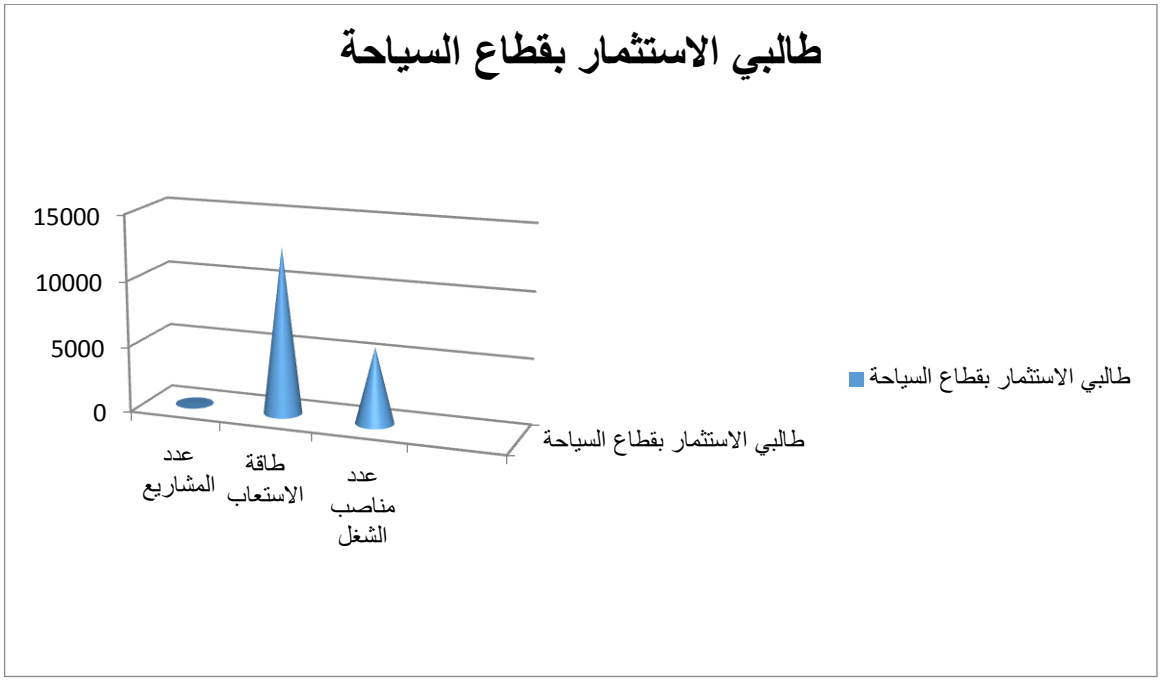

المصدر :من اعداد الطالبة بناءا على المعلومات المقدمة من طرف مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية بسكرة

*نلاحظ من خلال هذا الشكل البياني ،انه بالرغم من ان عدد طالبي الاستثمار (عدد المشاريع) يعتبر ضئيل الا ان طاقة الاستعاب من الاسرة مرتفع وكذا بالنسبة لعدد مناصب الشغل ،وهذا ما يدل على ان المشاريع السياحية لها دور كبير في تنمية الاقتصاد والمساهمة فيه بشكل كبير.

وضعية المشاريع :

المشاريع في طـور الإنجاز 28

المشاريع المتوقفـــــة 09

المشاريع لم تنطلق بعد 23

المشاريع على مستوى الوزارة 04

المشاريع المنتهية 02

الشكل البياني رقم (02) : يوضح وضعية المشاريع السياحية بولاية بسكرة

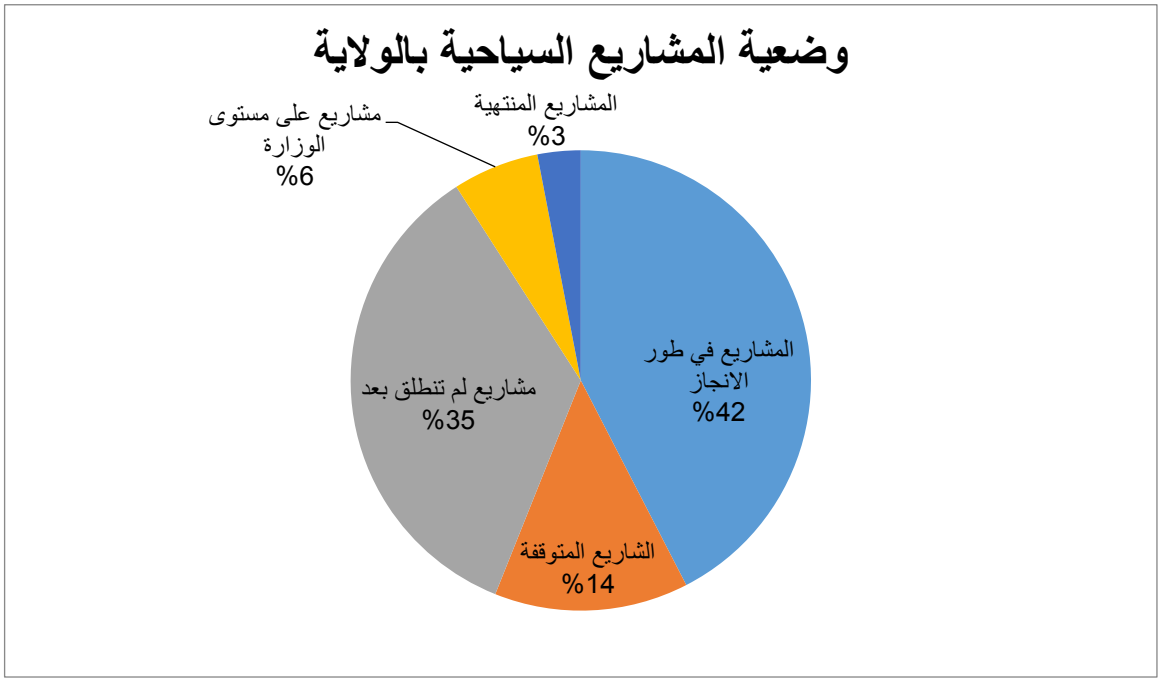

المصدر :من اعداد الطالبة بناءا على المعلومات المقدمة من طرف مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية بسكرة

*من خلال الشكل البياني نلاحظ ان نسبة المشاريع في طور الانجاز والمشاريع التي لم تنطلق تعتبر مرتفعة مقارنة بالمشاريع المنتهية وهذا راجع للاسباب المالية في الاغلب وهذا لتخوف بعض المستثمرين من التوجه الى البنوك من اجل الاقتراض لما لهم من خلفيات خاطئة وتجاهلهم لمبادئ عمل البنوك.

***الإجراءات التحفيزية التي قامت بها الدولة من اجل توجيه الاستثمار السياحي :**

هناك العديد من الإجراءات قامت بها الدولة من اجل تشجيع الاستثمار وتحفيز المستثمر في الاستمرار في ذلك لاجل دفع وتعزيز قطاع السياحة والدفع بعجلة التنمية الاقتصادية ومن بينها:

-ما جاء في قانون المالية التكميلي لسنة 2009 ، حيث تضمن تسع إجراءات اقتصادية ومالية وجبائية ويتعلق الامر بـ :

1-الاعفاء من الضريبة على النشاطات المهنية على رقم الاعمال المحقق بالعملة الصعبة في النشاطات السياحية والفندقية والحمامات المعدنية والاطعام المصنف والاسفار .

2-تقليص الضريبة على القيمة المضافة من 17% الى 7% على الخدمات المتعلقة بالنشاطات السياحية والفندقية والحمامات المعدنية والاطعام المصنف والرحلات وكراء السيارات والنقل السياحي .

3-تخفيض يتراوح بين 3 % و 4.5 % في نسبة الفوائد المطبقة على القروض البنكية من اجل نشاطات عصرنة المؤسسات السياحية والفندقية الواجب انجازها في ولايات الشمال والجنوب على التوالي .

4-الاستفادة من نسبة منخفضة من الحقوق الجمركية فيما يخص اقتناء التجهيزات والاثاث غير المنتجة محليا وفقا للمعايير الفندقية والمندرجة في اطار عملية العصرنة.

5-كما يتعلق الامر بانشاء صندوق لايداع الكفالة المالية المفروضة على الوكالات السياحية والاسفار الموجهة لتغكية الالتزامات المتخذة من قبل هذه الاخيرة.

6-تخفيض بنسبة 50% بالنسبة للهضاب العليا و 80 % بالنسبة للجنوب من تكلفة التنازل عن الاراضي السياحيةالضرورية لانجاز مشاريع خاصة بالاستثمار السياحي.

7-زيادة من 3 % الى 4.5% بالنسبة للمشاريع السياحية التي يتعين انجازها على مستوى ولايات الشمال والجنوب.

8-وضع ترتيب لدعم الاستثمار من خلال "صندوق دعم الاستثمار والترقية ونوعية النشاطات السياحية".

9-الاعفاء من حق التسجيل خلال انشاء شركات تنشط في مجال السياحة وزيادة راس المال .1

من خلال هذا القرار و كل هذه الاجراءات نلاحظ ان الدولة تسعى جاهدة للنهوض بالاقتصاد ودفع عجلة التنمية من خلال الاعتماد على قطاع السياحة وتمكينه من البروز حيث بقي مهمشا سيما خلال العشرية السوداء .

وفي هذا السياق لقد تم تحديد ثلاث شركاء هم :المستثمر الذي يجب تأمينه ومرافقته والمستهلك والدولة التي من خلال التزامها تنتظر من المستثمر احترام الالتزامات خاصة في مجال الهندسة و نوعية الخدمات

[1] الامر رقم 09-01 المؤرخ في 2009/07/22 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009

،كما نلاحظ من خلال هذه الاجراءات تمكين المتعاملين الجزائرين من التأهيل وان يكونوا في موقف منافسة مع الاخرين وكذا تأهيل الخدمات من خلال مخطط نوعية سياحة الجزائر .

لم تتوقف جهود الدولة بل قامت بخلق اليات من اجل تشجيع الاستثمار وهذا في قانون المالية التكميلي لسنة 2015 وكانت هذه الاليات كالاتي :

تدابير جديدة لتشجيع الاستثمار لاسيما خفض الودائع لدى الموثقين على عقود الشركات و العقود الأخرى المتعلقة بالاستثمار.

و في ذات الإطار أقر قانون المالية التكميلي 2015 إعفاء العمليات المتعلقة بالقروض العقارية من الرسم على القيمة المضافة على المدى المتوسط و البعيد1.

***المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق2030**

إن انتهاج مسار الجودة موجود في قلب استراتيجية التنمية السياحية الجزائرية لأفاق2030 وهي استراتيجية اعتمدتها الحكومة في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT) من خلال الدراسات و الأبحاث و الاستشارة الموسعة لجميع الفاعلين في قطاع السياحة وتعكس هذه الإستراتيجية إرادة الدولة في دعم الإمكانات الطبيعية و الثقافية، و التاريخية للبلد من أجل ترقيته إلى مرتبة الامتياز في المنطقة الأورومتوسطية و جعل الجزائر وجهة سياحية بامتياز .2

يعد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية أرضية العمل الرئيسية لتنمية مستدامة للسياحة في الجزائر، ويتضمّن الإطار الاستراتيجي والعملي لتطبيق سياسة سياحية في حدود 2030 ، وتجسيد التوجّه الرامي إلى تثمين الإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر منها الطبيعية، الثقافية والتاريخية وجعلها في خدمة السياحة.3

ويتضمن الإطار الإستراتيجي لهذا المخطط خمسة أهداف يجب تحقيقها من حجم استثمارات مادية ومالية للوصول إلى استيعاب عدد السيّاح المخطط الوصول إليه، وهي4 :

1-جعل السياحة إحدى محركات النمو الاقتصادي وذلك من خلال:

- ترقية اقتصاد بديل يحل محل المحروقات.
- تنظيم العرض السياحي باتجاه السوق الوطنية.

[1] الامر رقم 15-01 المؤرخ في 2015/07/23 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015

[2] المخطط التوجيهي للتنمية السياحية، تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، الكتاب الأول، وزارة تهيئة الإقليم السياحة والبيئة، الجزائر، جانفي 2008 ، ص20.

[3] المادتين 16 و 17 من القانون03 .03 المؤرخ في 2003/02/17 المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية

[4] المخطط التوجيهي للتنمية السياحية، تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، المرجع السابق، ص24

•إعطاء الجزائر انتشارا سياحيا دوليّا وجعلها امتياز ومنارة في حوض المتوسط قصد المساهمة في خلق وظائف جديدة وبصورة أساسية في الاقتصاد العام للبلاد.

•المساهمة في تحسين التوازنات الكبرى (الميزان التجاري وميزان المدفوعات، توازنات الميزانية)

2-الدفع بواسطة الأثر العكسي على القطاعات الأخرى (الفلاحة، البناء والأشغال العمومية،الصناعة، الصناعة التقليدية والخدمات)من خلال:

•النظر إلى السياحة في إطار مقاربة عرضية تشمل مختلف العوامل (النقل، التعمير، البيئة)تأخذ بعين الاعتبار منطق جميع المتعاملين العموميين والخواص الجزائريين و أيضا الأجانب.

•الانسجام مع القطاعات الأخرى وإحداث حركية شاملة على مستوى الإقليم الوطني في إطارالمخطط الوطني لتهيئة الإقليم.

3-التوفيق بين ترقية السياحة والبيئة :ويتعّلق الأمر بإدماج مفهوم الديمومة في مجمل حلقة التنمية السياحية.

4-تثمين التراث التاريخي، الثقافي والشعائري.

5-التحسين الدائم لصورة الجزائر :حيث يرمي هذا البرنامج إلى إحداث تغييرات في التصور الذي يحمله المتعاملون الدوليّون في السوق الجزائرية ضمن آفاق الجعل منها سوقا هامة وليست ثانوية، بما في ذلك مجموعة المواد والطاقات المتاحة التي تستجيب لحاجيات المستهلكين الدوليين.

-كما يفرض المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030 تعريف الأهداف المادية وصيغة الميزانية المطلوبة لبلوغ ذلك (عدد الأسِّرة، عدد السيّاح، المداخيل، العمّال الواجب تكوينهم.....) ،وبصيغة أخرى يتعلق الأمر بتحديد خطة الأعمال للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية؛ يرمي هذا المخطط أيضا إلى ضمان الانطلاق السريع الصالح للسياحة الجزائرية، إذ يركِّز على مخطط الأعمال بأهداف مادية ونقدية ترمي إلى تلبية الطلب الدولي والطلب الوطني.

المطلب الثاني: بالنسبة للبنك الوطني الجزائري[1]

***نشاة وتطور البنك الوطني الجزائري BNA:**

أول بنك تجاري وطني ، أنشئ البنك الوطني الجزائري بتاريخ 13 جوان 1966، حيث مارس كافة النشاطات المرخصة للبنوك التجارية ذات الشبكة، كما تخصص الى جانب هذا في تمويل القطاع الزراعي.

[1] رئيس مصلحة القروض ،البنك الوطني الجزائري وكالة بسكرة

في 1982 اعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، و هذا بإنشاء بنك جديد متخصص "بنك الفلاحة و التنمية الريفية" مهمته الأولى و الأساسية هي التكفل بالتمويل وتطوير المجال الفلاحي.

في 1988 القانون رقم 01-88، الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988، المتضمن توجيه المؤسسات الاقتصادية نحو التسيير الذاتي، كان له تأثيرات أكيدة على تنظيم و مهام البنك الوطني الجزائري منها :

1- خروج الخزينة من التداولات المالية و عدم تمركز توزيع الموارد من قبلها

2- حرية المؤسسات في التوطين لدى البنوك

3-حرية البنك في أخذ قرارات تمويل المؤسسات

في 1990 القانون رقم 10-90 الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد و القرض، سمح بصياغة جذرية للنظام البنكي بالتوافق مع التوجهات الاقتصادية الجديدة للبلاد. هذا القانون وضع أحكاما أساسية من بينها، انتقال المؤسسات العمومية من التسيير الموجه إلى تسيير الذاتي.

على غرار البنوك الأخرى، يعتبر البنك الوطني الجزائري كشخص معنوي، يؤدي كمهنة إعتيادية، كافة العمليات المتعلقة باستلام أموال الناس، عمليات القروض و أيضا وضع وسائل الدفع و تسييرها تحت تصرف الزبائن.

في 1995 البنك الوطني الجزائري أول بنك حاز على اعتماده، بعد مداولة مجلس النقد و القرض بتاريخ 05 سبتمبر 1995.

في 2009 في شهر جوان 2009، تم رفع رأسمال البنك الوطني الجزائري من 600 14 مليار دينار جزائري الى 600 41 مليار دينار جزائري.

في 2018 في شهر جوان 2018، تم رفع رأسمال البنك الوطني الجزائري من 600 41 مليار دينار جزائري الى 000 150 مليار دينار جزائري.

الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري

وكالة بسكرة الشكل رقم (02)

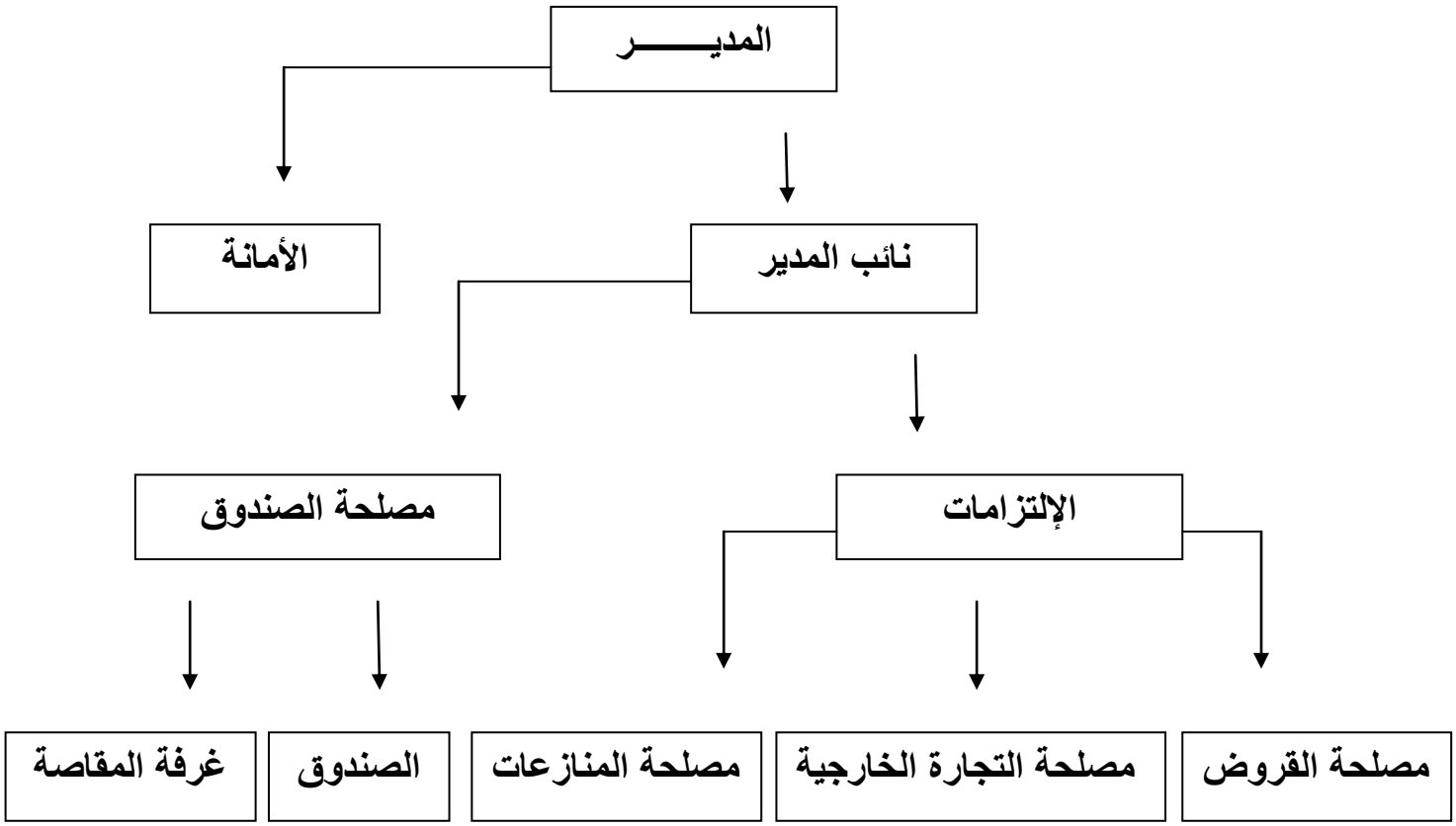

المصدر :من إعداد الطالبة بناءا على المعلومات المقدمة من طرف البنك.

***مهام البنك الوطني الجزائري:**

تتمثل الأنشطة الاساسية للبنوك التجاربة فى قبول الودائع ومنح القروض بالاضافة الى بعض الأنشطة الأخرى مثل الاستثمار فى الأوراق المالية وخلق الودائع.

1. قبول الودائع

يمثل قبول الودائع النشاط الرئيسى الأول للبنك التجارى الذى من خلاله يتمكن البنك التجارى من أداء الوظيفة الثانية وهى الاقراض، وتعتبر الودائع المصدر الرئيسى للبنك للحصول على الأموال حيث تمثل الودائع 90 % من اجمالى مصادر تمويل البنك، ويمكن تقسيم الودائع من حيث آجال الاستحقاق الى الودائع الجارية،الودائع لأجل، ودائع التوفير،والودائع المجمدة.

2. منح الأئتمان (القروض)

كما تمثل الودائع مصادر أغلب الاحتياجات المالية للبنك فان منح الائتمان (الاقراض) يمثل معظم أنشطة البنك التشغيلية وتحدد الادارة العليا للبنك ممثلة فى مجلس الادارة سياسة الاقراض، وقد تمنح البنوك التجارية قروض مضمونة أو غير مضمونة برهونات.

***أهداف البنك الوطني الجزائري:**

يسعى البنك الوطني الجزائري لتحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها:

- تقديم الخدمات المصرفية بأحسن الطرق وأسرعها سعيا لتحقيق أقصى ربح.
- تسهيل المعاملات لسرعة أداء العمليات البنكية.
- تقديم القروض الخاصة بالاستثما ا رت الفعالة في الاقتصاد القومي من خلال خلق مناصب شغل والمساهمة في الاقتصاد الوطني.
- إدخال تقنيات ووسائل حديثة لمواكبة التقدم التكنولوجي في ظل الإصلاحات النقدية.
- فرض الرقابة عن طريق تقدير الوسائل المادية والتقنية.

ومن بين الاستراتيجيات التي يسعى البنك إلى تحقيقها هي العمل على زيادة عدد زبائن الوكالة، وذلك يأتي إلا بتوفير كل الخدمات مع فتح الأبواب وسهولة التواصل والاطلاع مع حسن معاملة الزبائن.

***أنواع القروض التي تمنح من طرف البنك الوطني الجزائري:**

تختلف القروض البنكية حسب اجالها والغرض منها والضمانات المقدمة يمكن تصنف القروض إلى قروض مضمونة و غير مضمونة و قد تكون الضمانات مادية أو شخصية الضمانات المادية تحتوي علي العديد من الأشكال كالسلع و الأوراق التجارية و هي المنقولة، أما غير المنقولة كالعقارات و التي تفضلها البنوك في غالب الأحيان لسهولة تقيمها و ثبات قيمتها.

ان الكلام عن أنواع القروض يرتبط بالسياسة الإستراتيجية في الإقراض و الذي يعتمد المصرف عليها و لهذا يمكن تقسيم القروض حسب القطاعات التي تمنح لها :

1-قطاع الخدمات، النقل، السياحة و الفنادق و المطاعم و المرافق العامة

2قطاع الصناعة و الزراعة

3- قطاع التجارة العامة

4 قطاع الإنشاءات

-يمكن ان تصنف حسب أجالها إلى:

- قروض قصيرة الأجل

- قروض متوسطة الأجل

- قروض طويلة الأجل

- حسب اغراض استعمالها

- قروض استهلاكية

- قروض استثمارية

- قروض عقارية

- قروض الاستغلال

***شروط تمويل الاستثمارات السياحية:**

1- مبلغ القرض: تناسب حجم القرض المطلوب مع حجم نشاط المشروع السياحي، لذلك يجب على البنك دراسة حاجة المشروع التمويلية وتحديد المبلغ الذي يتناسب مع حجم نشاطه.

2- الغرض من القرض : يجب على البنك دراسة الغرض من التمويل المطلوب من قبل المشروع السياحي

3- مدة القرض :تفضل البنوك بشكل عام القروض قصيرة الأجل والتي تسدد نفسها بنفسها،إلا أن البنوك تقدم قروضا طويلة ومتوسطة الأجل لتمويل شراء الأصول الثابتة أو تمويل التوسع لتمويل شراء الأصول الثابتة أو تمويل التوسع .

4- مصدرالوفاء:يجب على البنك دراسة مصدر السداد الأساسي لدى طالب القرض ومدى كفايته لسداد التزامات يدرس أيضا مصادر السداد الثانوية، المتوفرة لدى المقترض.

5- سمعة المقترض وهنا يجب التأكيد على رغبة المقترض في السداد من خلال سمعته التجارية.

6- الضمانات المقدمة: يهتم البنك بالضمانات المقدمة من المقترض، وتعتبر الضمانات خط الدفاع الأخير بالنسبة للبنك والذي يستطيع الرجوع إليه عند تعثر الدين.

الملف المطلوب للحصول على القرض

1-الوثائق الإدارية القانونية :

-طلب خطي من طرف الزبون يوضح فيه مبلغ القرض ونوع المشروع الذي سيستثمر فيه

-نسخة للسجل التجاري للمنشأة (طبق الأصل)

-نسخة مصادق عليها من القانون الأساسي بالنسبة للمنشأة.

-نسخة مصادق عليها من النشرة الرسمية للإعلانات القانونية.

-نسخة مصادق عليها من عقود الملكية أو عقود الإجراء.

-شهادة الميلاد وشهادة الإقامة.

-وثيقة التأمين عن كل الأخطار.

-قرار ANDI الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار للحصول على الامتيازات الجبائية.

2- الوثائق المحاسبية والجبائية:

-الميزانيات المحاسبية وجداول حسابات النتائج والجداول الملحقة لأخرى لثلاث دورات سابقة.

-الميزانيات المحاسبية التقديرية وجدول حسابات النتائج للخمس سنوات المقبلة.

-أما بالنسبة للوثائق الجبائية والشبه الجبائية فيجب إحضار وثيقة عدم وجود أي التزام اتجاه مصالح الضرائب أو الضمان الاجتماعي لفترة لا تزيد عن ثلاث أشهر.

3- الوثائق المالية والتقنية:

-دراسة تقنواقتصادية للمشروع وتكون مفصلة من الخمس السنوات المقدمة.

-الفواتير التقديرية أو العقود التجارية للمشتريات.

-برنامج انجاز المشروع.

***هل يمكن ان يمنح البنك مبالغ ضخمة للمستثمرين:**

- نعم يمكن ذلك ولكن بشروط وتوفر الضمانات الكافية ودراسة معمقة لهذا الاستثمار
- ليس هناك حد معلوم او اقصى للقروض الممنوحة ولكن تحدد حسب الضمانات المتوفرة .

***خطوات منح التمويل بالبنك الوطني الجزائري وكالة بسكرة:**

تمرعملية منح التمويل بالبنك الوطني الجزائري بمجموعة من الخطوات تتمثل فيما يلي :

1 -بعدما يقوم العميل بالمقابلة الشخصية مع مدير البنك ورئيس القروض يحصل على الموافقة المبدئية.

2- ايداع ملف القرض على مستوى مصلحة القروض (مكونات الملف مذكورة سابقا) .

3- اتخاذ القرار النهائي.

4- بعد الموافقة النهائية على القرض يبلغ الزبون رسميا وهذا بارسال قرار الموافقة البنكية .

5- فتح حساب جاري لدى الوكالة.

6- بعد استكمال كل الاجراءات يتم تحويل مبلغ القرض إلى حساب جاري خاص بالعميل على مستوى الوكالة.

***كيفية التعامل مع العميل المتأخر عن السداد:**

ففي حالة ما تأخر العميل عن التسديد ،فان الاجراءات التي يتبعها البنك تكون كالاتي:

1- يتم إبلاغ العميل برسالة خطية للتذكير بآجال استحقاق القسط الأول وذلك قبل 15 يوم.
2- عندما يحين موعد استحقاق القسط الأول ولم يقم العميل بالتسديد يوجه له إنذار كتابي وتمنح له مدة من 8 الى 15يوم للوفاء بالالتزام.
3- اذا لم تستوفى الحقوق عندما تنتهي المدة يقوم البنك بإرسال مراسلة إدارية إلى جميع البنوك من أجل الحجز على أرصدة العميل في حساباته البنكية لاستيفاء حقه منها وهذا الاجراء لا يتم إلا بموجب أمرقضائي صادر عن رئيس المحكمة بطلب من البنك.
4- إذا لم يكن للعميل أرصدة لدى البنوك، يتم التبليغ عن طريق محضر قضائي بضرورة استرجاع الدين وبعد 15 يوم من رسالة التبليغ ولم يتم التسديد يحول كامل القرض إلى القضاء بفائدة تأخيرية بمعدل(معدل الفائدة المرجعي المطبق على القرض) 1 +، وتتم الملاحقة القضائية عملا بمقتضيات المادة 178من القانون رقم 10 / 90 المؤرخ بتاريخ 1999 / 04 / 14 المتعلق بقانون النقد والقرض.

وتبدأ اجراءات الملاحقة القضائية بالحجز والبيع بالمزاد العلني للضمانات والعتاد الممول من طرف البنك كما يمكن أن تصل عند الضرورة إلى الحجز والبيع بالمزاد العلني للأملاك غير منقولة كآخراجراء يتم اللجوء إليه لاسترداد الدين.

خلاصة الفصل :

من خلال الدراسة التطبيقية التي اجريناها حول دور البنوك التجارية في تمويل الاستثمارات السياحية ، وما تضمنه من استعراض و تحليل لكل الجوانب،يمكن القول أن برامج التنمية في القطاع السياحي لولاية بسكرة يعمل وبدرجة كبيرة على المساهمة في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات وذلك من خلال التأثير الإيجابي على إنتاجية هذه المؤسسات باعتبارها من مؤشرات التنافسية، بالإضافة إلى العوائد التي تجنيها المؤسسات من وراء استثمارها في هذا المجال.

ومن ناحية اخرى نجد ان هناك نقص في عملية تمويل الاستثمارات السياحية من طرف البنوك التجارية،وهذا لا يعني أن البنوك لا تشجع على مثل هذا الاستثمار،ولكن تخوف المستثمر وتجاهله لمبادئ عمل المنظومة البنكية،يجعله يعتقد أن البنك هو العائق الأول و الأساسي في عملية التمويل.

الا ان البنوك التجارية تعمل على تشجيع الاستثمارالسياحي،فالبنك ونظراً للشروط التي يضعها لا يقف حاجزاً أمام المستثمر و التمويل،بل هو يضمن حقه كممول رئيسي للمشروع،فمهما كانت صفة المستثمر و مكانته،إلا أن الرابط بينه و بين البنك هو الضمانات التي يضعه عند تقديمه على قرض.

خاتمـــــة

خاتمة

في نهاية هذه الدراسة ،يمكننا ان نصل إلى أن السياحة لها دورهام ومتزايد في مجالات عديدة وكذا دورا بارزا في دفع عملية التنمية في الاتشطة الاقتصادية لما تحتله ضمن مكونات الصادرات الخدمية ، وبالتالي تساهم في تقليص البطالة ، إذ لا يمكن للجزائر أن تهمل هذا القطاع خاصة وأن تنويع الاقتصاد والموارد على الصعيد المحلي ضرورة لابد منها.

من أجل تحقيق ذلك يجب منح مكانة أكبر للسياحة في إطار السياسة التنموية العامة ،كما يجب على السياسة الوطنية للسياحة أن ترتكز على مخطط رئيسي للتنمية على المدى الطويل والسهر على توافقه مع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وذلك بتحديد الأولويات في مناطق التوسع السياحي وفي أشكال السياحة التي يجب ترقيتها.

وكون السياسة السياحية يجب أن تكتسي طابع السياسة الوطنية في برنامج الحكومة ، ينبغي إعادة النظر في الإطار العام للتنظيم بمراعاة الاختيارات الإستراتيجية الكبرى و الأهداف العامة للمخطط الرئيسي وتحويلها إلى أهداف وسيطية وقطاعية ضمن تقسيم المهام بين الدولة والمتعاملين الخوا ص والسعي لتنمية الاستثمار السياحي والذي نجده يتركز على المشروعات الفندقية مع إهمال الأنواع الأخرى من المشاريع السياحية، بالإضافة إلى تحسين الخدمات والتسهيلات المتعلقة بالنقل، الحرف، الصناعا ت التقليدية وأنشطة التسويق وتنسيقها مع مختلف وكالات السياحة و السفر المحلية والأجنبية في الداخل و الخارج.

كما يلعب النظام البنكي دورا اساسيا لما يقوم به في سبيل توفير الظروف الملائمة التي تسمح لقطاع السياحة بالتطور ،ونظرا لكون النظام البنكي يعمل على تدبير وسائل التمويل اللازمة، لا يمكن ان نهمل في الوقت الحاضر الدور الذي يلعبه في ظل الانفتاح الواسع على اقتصاد السوق.

و بالرغم من الإمكانات السياحية التي تتمتع بها الجزائر نجد أن هذا القطاع يعاني من عدة مشاكل حالت دون تطوره، و التي وقفت حجر عثرة أمام المستثمرين لدخول هذا المجال وتحقيق إن هذه الدراسة والتي تناولنا فيها دور البنوك في تمويل الاستثمارات السياحية ومن خلال معطيات المديرية الولائية للسياحة والصناعة التقليدية لولاية بسكرة و البنك الوطني الجزائري وكالة بسكرة ،فقد سمحت لنا بالوصول إلى مجموعة من النتائج نذكر منها:

أولا:نتائج الدراسة:

1-مع تعدد المشاريع السياحية واختلافها،إلا أنها دائما تبقى في حاجة إلى التمويل البنكي.

2-نقص الاحترافية والحواجز البيروقراطية المتعلقة بصعوبة الحصول على العقار السياحي خصوصا في مناطق التوسع السياحي وعدم تهيئته، كما أن المناطق الأخرى تكون غير مناسبة لإقامة المشاريع السياحية عليها ، وهذا ما أدى في كثير من الحالات إلى رفض البنك تمويل مثل هذه المشاريع.

3-يمكن القول أن البنوك التجارية تعمل على تمويل الاستثمارات السياحية،ولكن ثقافة المستثمر الضعيفة بالبيئة البنكية تجعله يعتقد أن البنك تشكل له عائق في الحصول على التمويل.

4-لم يواجه البنك حالات كثيرة لعدم دفع المستحقات وهذا ما يدل على الامتيازات البنكية وغير البنكية المتمثلة في أسعار الفائدة المدعمة و كذا المزايا الجبائية وشبه الجبائة من طرف الهيئات الداعمة.

ثانيا :اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: وجب على الدولة الجزائرية البحث عن بدائل اقتصادية مناسبة وذلك لمواجهة تقلبات أسعار البترول ،وهذا بالاهتمام بالقطاع السياحي و خاصة في الآونةالأخيرة، حيث اعتبرت الجزائر قطاع السياحة نفط القرن الواحد و العشرون بعدما كان هذا القطاع شبه مهمش،فاعتمدت الدولة و للنهوض بهذا القطاع على إنشاء مجموعة من المؤسسات من اجل تنمية السياحية ،وهو ما ينفي الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: لقد اثبتت نتائج البحث ان عملية التمويل تمر بمجموعة من المراحل ابتداءا من الموافقة المبدئية وصولا الى الحصول على التمويل وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة: ان البنوك هي مؤسسات مالية تقوم بتقديم الخدمات المصرفية لزبائنها من خلال إستلام الودائع مقابل فوائد من أجل إستخدامها في عمليات الإقراض وعمليات مالية أخرى بما يحقق أهداف خطة التنمية وسياسة الدولة ودعم الإقتصاد القومي، وتباشر عمليات تنمية الإدخار والإستثمار المالي في الداخل والخارج بما يساهم في إنشاء المشروعات.

الفرضية الرابعة: تسعى الدولة متمثلة في الهيئات الرسمية والبنوك التجارية على توفير التسهيلات المالية من أجل الاستثمار في القطاع السياحي،الا أنه تبقى ثقافة المستثمر ليست كافية للعمل في هذا القطاع،وخاصة طبيعة عمل البنوك ،اذ يعتقد المستثمر أن البنك يقف حاجزا أمام استثماره ،وهذا ما يثبث صحة الفرضية.

ثالثا:اقتراحات

1- يجب اعتماد سياسة المرونة في اتخاذ قرارات التمويل ومراعات وظروف كل عميل طالب للتمويل.

2- تشجيع المستثمرين على الاستثمار في مجال السياحة وذلك بالتخفيف من الشروط التي يضعها البنك .

3- نشر بين أفراد المجتمع و رجال الأعمال الثقافة السياحية من اجل قبول السياحة كنشاط اقتصادي فعال في رفع مستويات الدخول ورفع المستوى المعيشي للمواطن،من خلال إثراء البرامج الدراسية بمفاهيم السياحة وإشراك الجامعة في دعم بحوث هذا القطاع.

4- الاهتمام بالأمن السياحي كونه عامل أساسي في تنشيط و ازدهار السياحة الداخلية و السياحة الوافدة.

5- تشجيع الشراكة والاستثمار في هذا القطاع خاصة أنها تعتبر مصدرا هاما للتمويل الاقتصادي بدل الاعتماد الكامل في الاستثمار في قطاع المحروقات.

6- إنشاء بنوك متخصصة و وتكييف الإجراءات التحفيزية لتخطي صعوبات الاستثمار في القطاع خصوصا تلك المتعلقة بالعقار السياحي، فيجب أن تتوفر لدى القطاع الوسائل اللازمة لتسييره ومعالجة هذا المشكل الذي يعرقل تنمية التوسع السياحي و المحافظة عليه.

7- تشجيع الاستثمار والشراكة الأجنبية وتكثيف عقود التسيير مع مجمعات فندقية ذات شهرة عالية.

8- تحسين نظام الإعلام الإحصائي من خلال جمع أفضل للمعلومات و توفيرها بشكل يسمح لأصحاب المشاريع الراغبين في الاستثمار في هذا القطاع من استخدامها في تقييم مشاريعهم

رابعا :آفاق الدراسة

و في الأخير نأمل أنا قد وفقنا في إنجاز هذا البحث و نؤكد على أهمية و حيوية الموضوع، و خاصة لبحث موسع في شتى التخصصات، و نلتمس من أساتذتنا الكرام و المشرفين على البحث العلمي التوجيه و النقد و هذا يشكل حافزا لنا و لغيرنا.

و قصد التعمق أكثر في الموضوع يمكن التطرق إلى:

*دور البنوك التجارية في تنشيط الاقتصاد الوطني .

*دور الاستثمارات السياحية في تنشيط عجلة التنمية.

قائمة المراجع:

أولا:الكتب

1. ابراهيم مختار ، التمويل المصرفي –مناهج لاتخاذ القرارات - ،مكتبة الانجلو المصرية ،سنة1987
2. احمد حسن الزهرى، التمويل والادارة المالية ، مطبعة النسر الذهبي ، القاهرة ، 1996
3. إسماعيل الدباغ، إلهام خضير شبر، مدخل متكامل في الإستثمار السياحي والتمويل، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،عمان،الأردن،2015
4. المخطط التوجيهي للتنمية السياحية، تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، الكتاب الأول، وزارة تهيئة الإقليم السياحة والبيئة، الجزائر جانفي2008
5. الحجازي عبيد على احمد ، مصادر التمويل ، دار النهضة العربية ،2001
6. بن ابراهيم الغالي،ابعاد القرار التمويلي والاستثماري قي البنوك الاسلامية،دار النفائس للنشر والتوزيع ،الاردن ،الطبعة الاولى ،2018
7. توفيق حسن، الإدارة المالية - قرارات وسياسات التمويل في المشروع الاقتصادي ، دار النشر سوريا، الطبعة 1 ، 1989
8. جمال محمد الزناتي ، تنظيم وإدارة الإستثمار،مؤسسة شباب الجامعة ،إسكندرية، مصر،2017
9. حسين جميل البديري،"البنوك، مدخل محاسبي و إداري"، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، طبع2003
10. زياد رمضان،مباديء الإستثمار المالي والحقيقي، دار وائل للنشر، الطبعة الرابعة، عمان، الأردن،2007
11. زينب حسين عوض الله،اقتصاديات النقود والمال ،دار الجامعة الجديدة للنشر ، الاسكندرية 2007
12. سعيد توفيق عبيد ،الادارة المالية ، مكتبة عين الشمس ،القاهرة
13. شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2001
14. الطاهر لطرش، تفنيات البنوك،ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثالثة ، 2004
15. طاهر حردان،أساسيات الإستثمار، دار المستقبل للنشر و التوزيع، دار البداية، طبعة 2009 ، الأردن
16. عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الإقتصادية على مستوى المشروع، الطبعة الأولى ، مجموعة النيل، القاهرة ، مصر، 2005
17. عبد الرحمن يسرى أحمد، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الجامعية ، مصر،2003
18. عبد الغفار حنفي، رسمية قريقاص ، أساسيات الإستثمار والتمويل، مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية ، مصر، 1999
19. عبد الغفار حنفي، اساسيات التمويل والادارة المالية، الدار الجامعية ،الاسكندرية ، 2007
20. عبد الوهاب يوسف احمد، التمويل وادارة المؤسسات المالية،دار الحامد للنشر والنوزيع،الاردن ،2008
21. علي لطفي، الإستثمارات العربية ومستقبل التعاون العربي، المنضمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة ،مصر، 2009

22.قاسم نايف علوان، إدارة الإستثمار بين النضرية والتطبيق،دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ،عمان ، الأردن ،2009
23.ماجد أحمد عطا لله،إدارة الإستثمار،دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان ، الأردن 2011
24.مثنى طه الحوري ، اقتصاديات السفر والسياحة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2000
25.مجدي محمود شهاب ،اقتصاديات النقود والمال ،دار الجامعة الجديدة للنشر،الاسكندرية ،2000
26.محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك ،دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، طبعة2005
27.محمد صالح الحناوي، رسمية قرياقص، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع الإسكندرية ، مصر،1996
28.محمد عثمان اسماعيل ، التمويل والادارة المالية قي المنظمات الاعمال ، دار النهظة العربية ، القاهرة ، 1995
29.محمد مطر، إدارة الإستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة ، عمان، الأردن، 2006
30.مروان شموط، كنجو عبود كنجو، أسس الإستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات،القاهرة ، مصر، 2008
31.مصطفى رشدي شيحة، اقتصاديات النقود والمصارف والمال ، دار المعارف الجامعية الاسكندرية ،1996
32.مصطفى زيتون، كتاب الاحصاء السياحي ، مكتبة الاهرام ، 2001
33.منصوري الزين،تشجيع الإستثمار وأثره على التنمية الإقتصادية، دار الراية للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى، عمان ، الأردن، 2012
34.منير ابراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل ، منشاة المعارف، الاسكندرية، 1998
35.موفق عدنان عبد الجبار الحميري، اساسيات التمويل والإستثمارفي صناعة السياحة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.، عمان، الأردن ،2010

ثانيا:البحوث الجامعية

1. بوزاهر نسرين،تمويل الاستثمارات السياحية في الجزائر،مذكرة ماجستير،جامعة محمد خضر بسكرة، 2006-2005
2. حجلة سعيدة حازم، دور الإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الشاملة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم .الإقتصادية، تحليل قطاعي، جامعة 8 ماي 1945 ، قالمة ، الجزائر،2011 2010
3. عبد الكريم بعداش،الإستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الإقتصاد الجزائري، رسالة دكتوراه،النقود والمالية ، جامعة الجزائر كلية العلوم قتصادية .وعلوم التسير،الجزائر 2008

ثالثا:المجلات العلمية

1. سامية ابريعم، زينب قريوة، المقاولاتية ومشاريع الإستثمار السياحي في الصحراء وفق معايير الحوكمة الإجنماعية، مجلة المال والأعمالJFBE ، جوان 2017 جامعة سكيكدة ، الجزائر

2. عبد اللطيف بلغرسة ,دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تفعيل ادائها في ظل استراتجيات الاقتصاد الكلي بالنظر للاصلاحات المصرفية دورة تدريبية حول تمويل مؤسسات صغيرة و متوسطة وتطور دورها في اقتصاديات المغاربية 25- ماي 2003 سطيف
3. محمد عبد الحليم عمر ، التمويل عن طريق القنوات التمويلية غير الرسمية وتطوير دورها في الاقتصادية المغاربية ، الدورة التدريبية حول تمويل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة 28 .ماي 2003، سطيف

رابعا:بحوث ودراسات

1. مصطفى السيد أحمد مكاوي، الإستثمار السياحي في مصر والدول العربية الأهمية والتحديات ورؤية التطوير، مركز الإمارات للدراسات .والبحوث العلمية،الطبعة الأولى، أبو ظبي، الإمارات، 2014

خامسا :المجلات

1. مجلة المصارف العربية ، العدد 205 ، المجلد الثامن غشر ، يناير 1998

سادسا :النصوص القانونية و التنظيمية

-القوانين:

1. القانون90 - 14 المتعلق بقانون النقد والقرض الصادر في10 /1990/04.
2. القانون 03-03 المؤرخ في 2003/02/17 المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية، الجريدة الرسمية،العدد 11، المورخة في 2003/03/19
3. القانون 2009-09 المؤرخ في 2009/07/22 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009
4. القانون 15-01 المورخ في 2015/07/23 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015
5. سابعا:المصادر

1.بنك الاسكندرية ،دراسة عن التاجير التمويلي

ثامنا:المراجع بالغة الأجنبية:

1. Hollier :Le marketing touisique ,que sais –je ? édition PUF ,5eme édition 1996

الفهرس

شكر وتقدير.....

الاهداء:.....

قائمة المحتويات:.....

قائمة الاشكال:.....

الملخص:.....

المقدمــة:.....أ

الفصل الاول: عموميات حول الاستثمار السياحي.....7

المبحث الاول: مدخل حول الاستثمار 8

المطلب الأول:مفهوم الاستثمار وأنواعه 8

المطلب الثاني :أدوات الاستثمار ومحدداته 14

المطلب الثالث :أهمية الاستثمار واهدافه 16

المبحث الثاني: مفاهيم اساسية حول الاستثمار السياحي.....18

المطلب الاول: مفهوم الاستثمار السياحي واهميته 19

المطلب الثاني: خصائص و اهداف الاستثمار السياحي 21

المطلب الثالث :مجالات الإستثمار السياحي 22

خلاصة الفصل: 24

الفصل الثاني : دور البنوك التجارية في تمويل وتنشيط الاستثمار السياحي 26

المبحث الاول: ماهية البنوك وتطور النظام المصرفي في الجزائر 27

المطلب الاول: مفهوم البنوك ونشاتها ونطورها.....27

المطلب الثاني:انواع البنوك 29

المطلب الثالث: تطور النظام البنكي في الجزائر 31

المبحث الثاني :طرق تمويل الاستثمارالسياحي 34

المطلب الأول : مفهوم التمويل ومصادره.....34

المطلب الثاني :الدور التمويلي و الخدمي للبنوك 36

المطلب الثالث :مشاكل تمويل الاستثمار السياحي 39

خلاصة الفصل: 41

فهرس المحتويات

الفصل التطبيقي :دور البنوك في تنشيط السياحة –دراسة حالة ولاية بسكرة-البنك الوطني الجزائري وكالة بسكرة..... 43
المبحث الأول:الطريقة و الأدوات المستخدمة 44
المطلب الأول :الطريقة المتبعة في الدراسة..... 44
المطلب الثاني :ادوات الدراسة..... 44
المبحث الثاني : نتائج الدراسة و تحليلها 45
المطلب الاول: بالنسبة لمديرية السياحة والصناعة التقليدية 45
المطلب الثاني: بالنسبة للبنك الوطني الجزائري..... 54
خلاصة الفصل : 62
الخاتمة 63
قائمة المراجع: 67
الفهرس 70